



PROVISIONAL

A/PV.2437
11 December 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حُرُفي مؤقت للجلسة الأربعمئة والسابعة والثلاثين بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(بربادوس)	السيد والدرون - رامزي	<u>الرئيس :</u>
	(نائب الرئيس)	
(لكسمبرغ)	السيد ثورن	<u>ثم :</u>
(تونس)	السيد ادريس	
	(نائب الرئيس)	

— النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر بسلم العالم وامنه [٣١]
(أ) ٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة اصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في اقرب وقت ممكن .
اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها باربع نسخ خلال ثلاثة ايام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادرة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود ان تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70516/A

- (أ) تقرير اللجنة الاولى
- (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٥٤ (٥ - ٢٩) [٣٤] :
- (أ) تقرير اللجنة الاولى
- (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- النابالم وغيره من الاسلحة المحرقة ، وجميع نواحي احتمال استعمالها [٣٥] :
- (أ) تقرير اللجنة الاولى
- (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- الاسس الكيماوية والبكتريولوجية (البيولوجية) : تقرير اللجنة الاولى [٣٦]
- مسيس الحاجة الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية ، وعقد معاهدة تهدف الى تحقيق حظر شامل لتلك التجارب : تقرير اللجنة الاولى [٣٧]
- تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٥٨ (٥ - ٢٩) بشأن توقيع البروتوكول الاضافي الثاني لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) والتصديق عليه : تقرير اللجنة الاولى [٣٨]
- تنفيذ اعلان المحيط الهندي منطقة سلم [٣٩] :
- (أ) تقرير اللجنة الاولى
- (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- المؤتمر العالمي لنزع السلاح : تقرير اللجنة الاولى [٤٠]
- نزع السلاح العام الكامل [٤١] :
- (أ) تقرير اللجنة الاولى
- (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- الاستعراض النصفى لعقد نزع السلاح : تقرير اللجنة الاولى [٤٢]
- تنفيذ الاعلان الخاص باعتبار افريقيا منطقة لا نووية : تقرير اللجنة الاولى [٤٣]
- اجراء دراسة شاملة عن مسألة المناطق الخالية من الاسلحة النووية من كافة نواحي هذه المسألة [٤٤] :

(أ) تقرير اللجنة الاولى

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

- تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٦٢ (د - ٢٩) بشأن توقيع البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) والتصديق عليه : تقرير اللجنة الاولى [٤٥]
- انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط : تقرير اللجنة الاولى [٤٦]
- حظر الاعمال الرامية الى التأثير في البيئة والمناخ لاغراض عسكرية واغراض اخرى عدائية تتنافى مع صيانة الامن الدولي ورفاهية الانسان وصحته : تقرير اللجنة الاولى [٤٧]
- اعلان انشاء منطقة لا نووية في جنوب آسيا : تقرير اللجنة الاولى [٤٨]
- انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادى : تقرير اللجنة الاولى [١٢٠]
- عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية [٢٢] :

(أ) تقرير اللجنة الاولى

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

- حظر استحداث وصنع انواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل واجهزة متكاملة جديدة لهذه الاسلحة : تقرير اللجنة الاولى [١٢٦]

- مواصلة نظر تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [٢٣] :

(أ) تقرير اللجنة الرابعة

(ب) التعديل المقدم من اثيوبيا

(ج) التعديلات الفرعية المقدمة من الصومال

- مواصلة نظر تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [٢٣] :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة

(ب) مشروع القرار (A/L.779/Rev.1 و Rev.1/Corr.2 و Rev.1/Add.1)

(ج) مشروع القرار (A/L.780 و Corr.1 و Add.1-2)

(د) تقرير اللجنة الخامسة

(هـ) رسالة من الدانمرك

- تقرير مجلس الوصاية : رسالة من رئيس اللجنة الرابعة [١٣]

عقدت الجلسة عند الساعة ١٦/٠٥نظر البنود ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ،٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، و ١٢٦ من جدول الأعمالقدم السيد ارتيغا اكوستا (فنزويلا) ، مقرر اللجنة الاولى تقارير هذه اللجنة (A/10430 ،A/10431 ، A/10432 ، A/10433 ، A/10434 ، A/10435 ، A/10436 ، A/10437 ، A/10439 ،A/10440 ، A/10441 ، A/10442 ، A/10443 ، A/10444 ، A/10445 ، A/10446 ، A/10447 ،A/10448 و A/10438) . ثم تحدث كما يلي :السيد ارتيغا اكوستا (فنزويلا) مقرر اللجنة الاولى (الكلمة بالاسبانية) : اتشرف

بأن اقدم الى الجمعية العامة تقارير اللجنة الاولى حول نزع السلاح ، وحول اعتبار المحيط الهندي كم منطقة سلام . ان اللجنة الاولى قد كلفت بدراسة ١٩ بنداً مرتبطة بهذا الموضوع وهو عدد لم يسبق له مثيل . وفي نهاية المناقشات وافقت اللجنة على ٢٥ مشروع قرار ، وتوجد نصوصها فـي التقارير التي سوف اشير اليها في حديثي معكم بعد لحظة .

ان التقرير المتعلق بالبند ٣١ من جدول الأعمال ، وعنوانه " النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر بسلم العالم وامنه " وارد في الوثيقة A/10430 . وفي الفقرة ٧ من هذا التقرير ، توصي اللجنة الاولى الجمعية العامة بمشروع قرار وافقت عليه في هذا الشأن . وفي الوثيقة A/10431 سوف تجدون تقرير اللجنة الاولى حول البند ٣٤ من جدول الأعمال ، وعنوانه " تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٥٤ (د - ٢٩) " . وان توصية اللجنة فـي هذا الصدد ، وردت في الفقرة ٧ من نفس هذه الوثيقة .

وفيما يتعلق بالبند ٣٥ من جدول الأعمال ، وعنوانه " النابالم وغيره من الاسلحة المحرقة وجميع نواحي احتمال استعمالها " فان التقرير الخاص بهذا الموضوع وارد في الوثيقة A/10432 . وان اللجنة الاولى قد وافقت على مشروع قرار في هذا الشأن وهو وارد في الفقرة ٧ من الوثيقة التي اشترت اليها .

وفي الوثيقة A/10433 يوجد التقرير المتعلق بالبند ٣٦ من جدول الأعمال وعنوانه " الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية " . ان توصية اللجنة في هذا الشأن توجد في الفقرة ٧ من هذه الوثيقة .

وان التقرير المتعلق بالبند ٣٧ من جدول الأعمال ، وعنوانه "سيس الحاجة الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية وعقد معاهدة تهدف الى تحقيق حظر شامل للتجارب" موجود في الوثيقة A/10434 . وفي الفقرة ٧ من هذه الوثيقة يوجد مشروع القرار الذي وافقت عليه اللجنة .

اما التقرير المتعلق بالبند ٣٨ من جدول الأعمال ، وعنوانه "تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٥٨ (د - ٢٦) بشأن توقيع البروتوكول الاضافي الثاني لمعاهدة حظر الاسلحة النووية بامريكا اللاتينية ، (معاهدة تلاتيلولكو) والتصديق عليها" فقد ورد في الوثيقة A/10435 . وفي الفقرة ٦ من هذه الوثيقة يوجد مشروع القرار الذي وافقت عليه اللجنة في هذا الصدد .

وفي الوثيقة A/10436 يوجد تقرير اللجنة المتعلق بالبند ٣٩ من جدول الأعمال ، وعنوانه "تنفيذ اعلان المحيط الهندي منطقة سلم" . وفي الفقرة ٨ من الوثيقة التي اشترت اليها توجد توصية اللجنة في هذا الشأن .

وفيما يتعلق بالبند ٤٠ من جدول الأعمال ، وعنوانه "المؤتمر العالمي لنزع السلاح" ، فان تقرير اللجنة الاولى بهذا الشأن يوجد في الوثيقة A/10437 . وفي الفقرة ٧ من هذه الوثيقة توجد توصية اللجنة الاولى في هذا الشأن .

اما التقرير المتعلق بالبند ٤١ من جدول الأعمال ، وعنوانه "نزع السلاح العام والكامل" فقد ورد في الوثيقة A/10438 . انه في الفقرة ١٥ من هذه الوثيقة ، تحت الف وباء ، توجد نصوص خمسة مشروعات قرارات تمت الموافقة عليها في اطار اللجنة الاولى حول هذا الموضوع .

ان الوثيقة A/10439 تتضمن التقرير المتعلق بالبند ٤٢ من جدول الأعمال ، وعنوانه "الاستعراض النصفى لعقد نزع السلاح" . وفي الفقرة الثامنة من هذه الوثيقة فان اللجنة الاولى تتقدم بتوصية في هذا الشأن الى الجمعية العامة .

وفيما يتعلق بالبند ٤٣ من جدول الأعمال ، وعنوانه "تنفيذ الاعلان الخاص باعتبار افريقيا منطقة لا نووية" ، فان تقرير اللجنة الاولى في هذا الشأن ورد في الوثيقة A/10440 . وفي الفقرة ٦ من هذه الوثيقة توجد توصية اللجنة الاولى في هذا الصدد .

وفي الوثيقة A/10441 يوجد تقرير اللجنة حول البند ٤٤ من جدول الأعمال ، وعنوانه "اجراء دراسة شاملة عن مسألة المناطق الخالية من الاسلحة النووية من كافة نواحي هذه المسألة" . وفي

الفقرة ١٠ من هذه الوثيقة يوجد مشروعان لقرارين تحت الف وباء* ، وقد وافقت عليها اللجنة الأولى .

وفيما يتعلق بالبند ٤٥ من جدول الأعمال ، وعنوانه " تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٦٢ (د - ٢٩) بشأن توقيع البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة ثلاثيلوكو) والتصديق عليه " فان التقرير المتعلق به وارد في الوثيقة A/10442 . وفي الفقرة ٧ من هذه الوثيقة توجد التوصية المتعلقة بهذا الموضوع والمقدمة من اللجنة الأولى .

وفي الوثيقة A/10443 يوجد التقرير المتعلق بالبند ٤٦ من جدول أعمال ، وعنوانه " انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط " . ان اللجنة الاولى قد وافقت على مشروع قرار بهذا الصدد ، وهو وارد في الفقرة ٧ من الوثيقة المذكورة . وفيما يتعلق بالبند ٤٧ من جدول الأعمال ، وعنوانه " حظر الأعمال الرامية الى التأثير في البيئة والمناخ لأغراض عسكرية واغراض اخرى عدائية تتنافى مع صيانة الأمن الدولي ورفاهية الانسان وصحته " فان تقرير اللجنة الاولى في هذا الشأن ورد في الوثيقة A/10444 ، وان توصية اللجنة الاولى في هذا الصدد الى الجمعية العامة ، واردة في الفقرة ٧ من هذه الوثيقة .

في الوثيقة A/10445 تم نشر تقرير اللجنة المتعلق بالبند ٤٨ من جدول الأعمال ، وعنوانه " اعلان وانشاء منطقة لانهوية في جنوبي آسيا " . وفي الفقرة ٧ من هذه الوثيقة ، ورد تحت ألف وباء مشروع القرارين اللذين وافقت عليهما اللجنة الاولى .

ان التقرير المتعلق بالبند ١٢٠ وعنوانه " انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادى " ورد في الوثيقة A/10446 ، وقد أوردت الفقرة ٦ من هذه الوثيقة المشروع الذى وافقت عليه اللجنة الاولى ، والمتعلق بهذا الشأن .

وبالنسبة للوثيقة A/10447 ، فقد ورد بها تقرير اللجنة ، حول البند ١٢٢ ، وعنوانه " عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية " . وفي الفقرة ٨ من هذه الوثيقة ، سوف تجدون مشروع القرار ، الذى توصي اللجنة الاولى بالموافقة عليه من قبل الجمعية العامة .

وأخيرا تجدون في الوثيقة A/10448 تقرير اللجنة ، حول البند ١٢٦ من جدول الأعمال وعنوانه " حظر واستحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل وأجهزة متكاملة جديدة لهذه الاسلحة " . ان التوصية التي ترفعها اللجنة الاولى للجمعية العامة بهذا الصدد ، واردة في الفقرة ٧ من هذه الوثيقة .

نيابة عن اللجنة الاولى ، يسعدني أن أوصي الجمعية العامة بالموافقة على مشروعات القرارات التي وردت الاشارة اليها الآن .

تنفيذ المادة ٦٦ من لائحة الاجراءات تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الاولى .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : سوف نتناول الآن تقرير اللجنة الاولى حول

البند ٣١ من جدول الأعمال ، وعنوانه " النتائج الاقتصادية ، والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه " . ان هذا التقرير وارد في الوثيقة A/10430

السيد لندنبرج سیتی (البرازيل) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أعلن تصويت

وفد بلادى بالنسبة لكثير من البنود الواردة في التقرير ، حتى لا أضيع الكثير من وقت الجمعية العامة ، وبالتالي أتجنب أخذ الكلمة عدة مرات على فترات قصيرة .

أرجو أن تسمحوا لي أن أعلن تصويتنا بالنسبة لبعض مشروعات القرارات الخاصة بنزع السلاح التي أوصت اللجنة الأولى بالموافقة عليها اليوم .

أود أن أشير أولاً ، الى مشروعات القرارات المتعلقة بالبند ٣٧ " ميس الحاجة لوقف التجارب النووية والنووية الحرارية وإبرام معاهدة تستهدف التوصل الى حظر شامل للتجارب" الوارد في الوثيقة A/10434 ، والبند ٤٦ بشأن " انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط" الوارد في الوثيقة A/10443 ، والبند ١٢٠ بشأن " انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادى" الوارد في الوثيقة A/10446 .

ان وفد بلادي سوف يصوت لصالح مشروعات هذه القرارات ، عندما تعرض للتصويت ككل ، كما فعل ذلك في اللجنة الأولى ، حيث يتفق ذلك تماما مع أهدافها . ولكننا نشعر مع ذلك ، أننا مضطرون لأن نسجل تحفظاتنا القوية ، بشأن العديد من فقرات الديباجة ، ومنطوق هذه القرارات التي استخدمت روح او اصطلاحات معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، وهي معاهدة ليست البرازيل طرفا فيها .

اسمحوا لي أن أؤكد هنا ، أن حكومتي ملتزمة التزاما قويا بمبدأ منع انتشار الاسلحة النووية كما تأكد ذلك عن طريق توقيعها وتصديقها على معاهدة تلاتيلوكو . وانا كانت البرازيل لم تتمسك بمعاهدة حظر الانتشار النووي ، فذلك لان هذه المعاهدة - في رأيها - تتضمن نصوصا تنشئ أجهزة ذات طبيعة تمييزية ، تمس الدول غير النووية . ان موقف حكومتي في هذا الشأن معترف ، ولست في حاجة لأن أكرره هنا * .

لكل هذه الاسباب ، فان وفد بلادي سوف يمتنع عن التصويت بالنسبة للفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/10434 ، والفقرة السابعة من الديباجة ، والفقرة العاملة ٢ من المشروع ، وأيضا بالنسبة لتعبير " الاجهزة التفجيرية النووية" الوارد في الفقرة العاملة ٣ (أ) من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/10443 ، كذلك بالنسبة لل فقرات الثالثة والرابعة والخامسة من ديباجة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/10446 ، وذلك اذا أجرى تصويت منفصل بشأن هذه الفقرات

تولى الرئيس الرئاسة .

*

ان التحفظات التي أشرت اليها تنطبق أيضا ، على مشروع القرار " (ألف) الذي أوصى به تقرير اللجنة الاولى في الوثيقة A/10438 ، المتعلق بالبنء ١٤ من جدول الأعمال وعنوانه " نزع السلاح العام والكامل " .

هناك بعض النقاط القليلة في هذا النص تحتاج الى تعليقات محددة .

ان الخلط بين مفهوم التفجيرات النووية السلمية ، وبين مفهوم القضاء على تجارب الاسلحة النووية ، وعلى انتشار هذه الاسلحة ، الذي وردت الاشارة اليه في الفقرتين الثالثة والرابعة من الديباجة ، يعد من وجهة نظر حكومتي - خلطا لا داعي له . وبينما نجد أن هاتين الفقرتين تعبران عن وجهة نظر ، عبرت عنها بعض الوفود في مؤتمر لجنة نزع السلاح ، فانه ينبغي علي أن أذكر بأنه حتى في هذا الجهاز ، أوفي أي محفل آخر ، لم يكن هناك اتفاق عام في الرأي بشأن هذا الموضوع .

وكما كررنا ذلك من قبل ، فاننا نعتبر انه ليس من الضروري اطلاقا ، ادخال موضوع التفجيرات النووية السلمية في اطار السمي نحو تحقيق حظر شامل للتجارب النووية ، ان انه يجعل اتخاذ هذه الخطوة الهامة نحو نزع السلاح ، أمرا يعتمد أولا ، وقبل كل شي* ، على التفاوض بشأن موضوع خارج هذا الاطار .

ان مشروع القرار ألف الوارد في الوثيقة A/10438 - في الواقع - يستعير ، في كل فقراته ، روح ومصطلحات معاهدة منع الانتشار ، ويركز بطريقة سلبية على التطور التكنولوجي للطاقة النووية للأغراض السلمية .

لذلك فان وفد بلادى ليس في موقف يسمح له بالتصويت لصالحه ، وسوف يمتنع عن التصويت .

وارجو ان تسمحوا لي في النهاية ان اشير الى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/10447 والمتعلق بالبند ١٢٢ من جدول اعمالنا ، وعنوانه " عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل والعمام لتجارب الاسلحة النووية " . ان لدى وفد بلادي نفس التحفظات ، التي عبر عنها سابقا فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من ديباجة هذا النص ، وسوف نمتنع عن التصويت عليها ، اذا اجرى بشأنها تصويت منفصل .

ونحن نأسف لاننا لم نتمكن من التصويت ايجابيا على مشروع هذا القرار ككل ، لاننا نشعر كما قلنا ذلك في اللجنة الاولى ، بأن المفاوضات الخاصة بعقد معاهدة بشأن الحظر الكامل والعمام لتجارب الاسلحة النووية ، ينبغي ان تجرى اولا في المحفل الملائم لمناقشة موضوعات نزع السلاح ، وهو مؤتمر لجنة نزع السلاح .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن ، سوف تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن مشروع القرار الذي اوصت به اللجنة الاولى في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/10430) ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية لمشروع هذا القرار ، وارد في الوثيقة A/10484 . وقد وافقت اللجنة الاولى على مشروع هذا القرار دون تصويت . وفي ضوء ملاحظات السيد ممثل البرازيل ، فهل اعتبر ان الجمعية العامة تود الموافقة على مشروع هذا القرار بالمشل دون تصويت ؟

ووفق على مشروع القرار [قرار ٣٤٦٢ (د-٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن سوف ننظر تقرير اللجنة الاولى الوارد في البند ٣٤ من جدول الاعمال ، وعنوانه " تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٥٤ (د-٢٩) " . وقد ورد التقرير في الوثيقة A/10431 . وسوف تصوت الجمعية العامة الآن على مشروع القرار الذي اوصت به اللجنة الاولى في الفقرة ٧ من تقريرها (A/10431) . ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية لمشروع هذا القرار ، وارد في الوثيقة A/10487 . وقد اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اثيوبيا ، الاربعنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ،
افغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ،
ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، بابوا - غينيا الجديدة ، باراغواي ،
باكستان ، بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ،
بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ،
تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ،
تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية
الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ،
جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ،
زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ،
سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ،
الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ،
غينيا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ،
فيجي ، قبرص ، قطر ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ،
الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ،
مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة
العربية السعودية ، موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ،
النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ،
الهند ، هندوراس ، اليابان ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،
اليونان .

المعارضون : المانيا ، الصين ،
المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المانيا (جمهورية الاتحادية) ،
اوغندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ،
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فرنسا ، كندا ، كوبا ،

لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ،
موريتانيا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١٠٨ صوتا ، مقابل صوتين ، وامتناع ٢١ عن التصويت

[قرار ٣٤٦٣ (د-٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والان سوف ننظر تقرير اللجنة الاولى الوارد في
الوثيقة A/10432 ، بشأن البند ٣٥ من جدول الاعمال ، وعنوانه " النابالم وغيره من الاسلحة
المحرقة وجميع نواحي احتمال استعمالها " . واقترح أن تتخذ قرارا بشأن مشروع القرار الذي
اوصت به اللجنة الاولى في الفقرة ٧ من تقريرها . وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الاثار المالية
والادارية لمشروع هذا القرار وارد في الوثيقة A/10483 . وقد وافقت اللجنة الاولى على مشروع هذا
القرار دون تصويت . فهل اعتبر ان الجمعية العامة تريد ان تحذو حذوها ؟

ووفق على مشروع القرار [قرار ٣٤٦٤ (د-٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والان ننتقل الى تقرير اللجنة الاولى بشأن البنـد
٣٦ من جدول الاعمال ، وعنوانه " الاسلحة الكيماوية والبكتريولوجية (البيولوجية) " وقد ورد هذا
التقرير في الوثيقة A/10433 . وسوف تتخذ الجمعية العامة الان قرارا حول مشروع القرار الذي اوصت
به اللجنة الاولى في الفقرة ٧ من تقريرها . وقد وافقت اللجنة الاولى على مشروع هذا القرار دون
تصويت . فهل اعتبر ان الجمعية العامة تود ان تحذو حذوها ؟

ووفق على مشروع القرار [قرار ٣٤٦٥ (د-٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والان ننتقل الى نظر تقرير اللجنة الاولى بشأن البند
٣٧ من جدول الاعمال وعنوانه " ميسس الحاجة الى وقف التجارب النووية ، والنووية الحرارية ، وعقد
معاهدة تهدف الى تحقيق حظر شامل لتلك التجارب " . وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة
A/10434 . وسوف نقوم الان باجراء التصويت على مشروع القرار الذي اوصت به اللجنة الاولى في
الفقرة ٧ من تقريرها . وقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة الرابعة من الديباجة ، وكذلك على
الفقرة العاشرة .

السيد داتسو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : اطلب اجراء تصويت منفصل كذلك

على الفقرة العاملة ١ .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هناك طلبان لاجراء تصويت منفصل على الفقرة الرابعة

من الديباجة ، وعلى الفقرتين العاشرتين ١ و ٥ . وسوف نجرى الان تصويتا مسجلا على الفقرة الرابعة من الديباجة .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اثيوبيا ، الاردن ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، بربادوس ، بنما ، بنين ، البحرين ، البرتغال ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هولندا ، هندوراس ، اليابان .

المعارضون : لا أحد

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، اسبانيا ، اوغندا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوتان ، بورما ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا ، الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، زامبيا ، سرى لانكا ، غابون ، فرنسا ، كوبا ، كومورو ، ملاوي ، مدغشقر ، المغرب ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق (جمهورية) ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، اليونان .

ووفق على الفقرة الرابعة من الديباجة بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٣٢ عن التصويت

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أطرح الآن الفقرة الاولى من مشروع القرار

على التصويت .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، استراليا ، اسرائيل ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، بابوا - غينيا الجديدة ، باراغواي ، بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، يوغوسلافيا .

المعارضون : البانيا ، الصين ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعمون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ، افغانستان ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اوغندا ، ايطاليا ، باكستان ، بلجيكا ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، سرى لانكا ،

غابون ، غيانا ، كندا ، كوبا ، لاوس ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، مالي ، مدغشقر ،
المغرب ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق (جمهورية) ، هنغاريا ،
هولندا ، اليابان ، اليونان .

ووفق على الفقرة ١ من مشروع القرار بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٥ ، وامتناع ٣٧ عن التصويت

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ستقوم الجمعية الآن بالتصويت على الفقرة ٥ من

مشروع القرار

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ،
الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ،
ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا - غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ،
بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ،
بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ،
ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، جمهورية تنزانيا -
المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية
العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ،
زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ،
السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ،
العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ،
غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ،
قبرص ، قطر ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ، الكويت ،
كينيا ، لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ،
مالي ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ،

نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هولندا ،
هندوراس ، اليابان ، يوغوسلافيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بوروندي ، بولندا ،
تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الصين ،
فرنسا ، كوبا ، مدغشقر ، المغرب ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق
(جمهورية) ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليونان .

ووفق على الفقرة ٥ بأغلبية ١٠٨ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٢١ عن التصويت* .

* وبعد ذلك ابلغ وفد جمهورية المانيا الاتحادية الأمانة العامة بأنه كان ينوى
الامتناع عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اطرح الآن مشروع القرار ككل على التصويت .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، بابوا- غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توفو ، تونس ، جامايكا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هولندا ، هندوراس ، اليابان ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،

المعارضون : البانيا ، الصين ،

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المانيا (جمهورية - اتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ، بلغاريا ، بوروندي ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فرنسا ، كوبا ، لوكسمبرغ ،

مدغشقر ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق (جمهورية) ، هنغاريا ، الولايات المتحدة
الامريكية ، اليونان .

ووفق على مشروع القرار في مجموعه باغلبية ١٠٦ صوتا مقابل ٢ ، وامتناع ٢٤ عن التصويت .

قرار ٣٤٦٦ (٥ - ٣٠)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ادعو السيد ممثل تركيا لتحليل التصويت .

السيد اكيما (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : اود ان اوضح تصويت الوفد

التركي على الفقرة ١ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/10434 المتعلقة بالحاجة الملحة لوقف
التجارب النووية ، والنووية الحرارية .

لقد امتنعنا عن التصويت على هذه الفقرة ، بكل اسف ، ليس لأننا نعارض مضمون القرار ذاته ،
ولكن لاننا وجدنا ان صياغة هذه الفقرة العاملة بالذات لا تتفق وروح القرار بصفة عامة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية قد انتهت من البند ٣٧ من

جدول اعمالها .

التقرير التالي للجنة الاولى عن البند ٣٨ من جدول الاعمال ، قرار الجمعية العامة ٣٢٥٨

(٣٠ - ٥) المتعلق بالتوقيع والتصديق على البرتوكول الاضافي II الخاص بمعاهدة منع الاسلحة
النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) " والتقرير وارد في الوثيقة A/10435 .

سأطرح الآن على التصويت مشروع القرار الذي يتضمن توصية الى الجمعية العامة من اللجنة

الاولى في الفقرة ٦ من تقريرها .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ،

المانيا (جمهورية اتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ،

اوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ،

بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بنغلاديش ،

بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ،

ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية
 تانزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ،
 الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، راندا ،
 رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سيرلانكا ، السلفادور ، سنغافورة ،
 سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ،
 العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ،
 فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ،
 كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ،
 لبنان ، لوكسمبورغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوى ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ،
 مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريتانيا ، موريشيوس ، النرويج
 النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ،
 الهند ، هولندا ، هندوراس ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ،
 يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا شيء .

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اوغندا ، بلغاريا ، هولندا ،
 تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية
 الديمقراطية الالمانية ، السنغال ، كوبا ، منغوليا ، هنغاريا ، اليمن
 الديمقراطية .

ووفق على مشروع القرار باغلبية ١١٥ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ١٢ عن التصويت .

[قرار ٣٤٦٧ (٥ - ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد انتهينا من البند ٣٨ من جدول الاعمال .

نعود الآن الى تقرير اللجنة الاولى على البند ٣٩ من جدول الاعمال ، " تنفيذ اعلان

المحيط الهندي منطقة سلم " والتقرير وارد في الوثيقة A/10436 .

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية التي يتضمنها مشروع القرار الموصى به من اللجنة الأولى والوارد في الوثيقة A/10470 .
وادعو الآن السيد ممثل الصومال لتعليل التصويت .

السيد مالىنجور (الصومال) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادى سوف يصوت في صالح تقرير اللجنة الأولى الوارد في الوثيقة A/10436 . الخاص بتنفيذ اعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

ان وفد بلادى يلاحظ ان اهمية القرار تتضح بشكل متزايد ، وذلك لضمان سلم وامن هذه المنطقة . ان وفد بلادى قد اكد في مناسبات عديدة الأهمية التي يوليها بتنفيذ هذا الاعلان ، وسوف يستمر وفد بلادى في تأييده مستقبلا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اطرح الآن على التصويت مشروع القرار الموصى به من اللجنة الأولى في الفقرة ٨ من تقريرها .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اثيوبيا ، الاربعين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايران ، ايسلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، باكستان ، بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بوليفيا ، بيرو ، تايلاند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ،

الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوى ، مالطة ،
مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية
السعودية ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، نيبال ، النيجر ،
نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، اليابان ، اليمن
الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،

المعارضون : لا احد .

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية -
الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية -
السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الدانمرك ، فرنسا ، كندا ،
كوبا ، لوكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
منغوليا ، النرويج ، النمسا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة
الامريكية ، اليونان .

ووفق على مشروع القرار باغلبية ١٠٦ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٢٥ عن التصويت .

[قرار ٣٤٦٨ (د - ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بهذا نكون قد انتهينا من البند ٣٩ من جدول

الاعمال .

ننتقل الآن لنظر البند ١٢ من جدول أعمال اليوم ، وهو البند ٤٠ من جدول الأعمال ، وعنوانه " المؤتمر العالمي لنزع السلاح " . وتقرير اللجنة الأولى وارد في الوثيقة A/10437 ، ومشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الأولى وارد في الفقرة ٧ .

لقد وافقت اللجنة الأولى على مشروع القرار دون تصويت ، فهل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو حذوها ؟

ووفق على مشروع القرار [قرار رقم ٣٤٦٩ (د - ٣٠)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد انتهت الجمعية العامة بهذا من نظر البند ٤٠ من جدول الأعمال .

وننتقل الآن الى البند ١٣ من جدول أعمال اليوم ، وهو البند ٤٢ من جدول الأعمال ، وعنوانه " الاستعراض النصفى لعقد نزع السلاح " . وتقرير اللجنة الأولى وارد في الوثيقة A/10439 ، ومشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الأولى وارد في الفقرة ٨ من ذلك التقرير . ولقد أقرت اللجنة الأولى مشروع هذا القرار دون تصويت . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

ووفق على مشروع القرار [القرار رقم ٣٤٧٠ (د - ٣٠)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد انتهت الجمعية العامة من نظر البند ٤٢ من جدول الأعمال .

وننتقل الى البند ١٤ من جدول أعمال اليوم ، وهو البند ٤٣ من جدول الأعمال ، وعنوانه " تنفيذ الاعلان الخاص باعتبار افريقيا منطقة لا نووية " ، وتقرير اللجنة الأولى وارد في الوثيقة A/10440 ، ومشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الأولى وارد في الفقرة ٦ من تقريرها وقد طلب اجراء تصويت مسجل على مشروع هذا القرار .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ،

ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا - غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ،
 بربادوس ، بنما ، بنين ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ،
 بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ،
 بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ،
 توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
 جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية
 العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،
 الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سري
 لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ،
 سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ،
 غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، الفلبين ،
 فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ،
 كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ،
 لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ،
 مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،
 نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، هندوراس ،
 الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،
 اليونان .

المعارضون : لا شيء .

الممتنعون : لا شيء .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١٣١ صوتا مقابل لا شيء [القرار رقم ٣٤٧١ (د - ٣٠)]

يستنقح أحد عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد انتهت الجمعية العامة بهذا نظرها للبند

٤٣ من جدول الاعمال .

وسنبداً الآن في نظر البند ١٥ من جدول اعمال اليوم ، وهو البند ٤٤ من جدول الأعمال ، وعنوانه " اجراء دراسة شاملة عن مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية من كافة نواحي هذه المسألة " وتقرير اللجنة الاولى وارد في الوثيقة A/10441 .

وقد أوصت اللجنة الأولى بمشروعي قرارين واردين في الفقرة ٩ من تقريرها وتقرير اللجنة الخامسة عن الاعباء الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار ألف وارد في الوثيقة A/10405 وستبدأ الجمعية العامة بالتصويت على مشروع القرار ألف وسيجرى تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ،

اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، بربادوس ، بنما ، بنين ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا الاتحادية ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ،

كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ،
 لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوى ، مالطة ، مالي ،
 ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ،
 نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ،
 هندوراس ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا .

المعارضون : لا شيء .

المتنمون : أوغندا ، اليونان .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١٢٦ مقابل لا شيء وامتناع ٢ عن التصويت [قرار رقم ٣٤٧٢

ألف (د - ٣٠) *

وسعد ذلك أبلغ وفد اليونان الامانة العامة انه كان ينوى التصويت لصالح

*

مشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ستقوم الجمعية العامة الآن بالتصويت على مشروع

القرار (باء) الوارد في الفقرة ١ من الوثيقة A/10441 ، وسيجرى تصويت مسجل .
اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، افغانستان ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، بابوا-غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكامرون المتحدة ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كوستاريكا ، كومورو ، الكونغو ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موريشيوس ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، هندوراس ، يوغوسلافيا .

المعارضون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، ايسلندا ، البرتغال ، بلغاريا ، بوتان ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، سنغافورة ، السويد ، العراق ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، لاوس ، ليبيريا ، ملاوي ، مصر ،

منغوليا ، موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ،
اليابان ، اليونان .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل ١٠ وامتناع ٣٦ عن التصويت [قرار رقم

٣٤٧٢ باء (د - ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد انتهت الجمعية العامة بهذا من نظر البند

٤٤ من جدول الأعمال .

ستنظر الجمعية الان البند ١٦ من جدول أعمال الجمعية اليوم ، وهو البند ٤٥ من
جدول الاعمال " تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٦٢ (د - ٢٩) بشأن توقيع البروتوكول الاضافي
الاول لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) والتصديق عليه
والتقرير وارد في الوثيقة A/10442 وستقوم الجمعية العامة الان بالتصويت على مشروع القرار الموصي
به من اللجنة الاولي في الفقرة ٧ من ذلك التقرير وسيجرى تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اثيوبيا ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، المانيا

(جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ،
اوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا -
الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ،
البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ،
بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ،
تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية
الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ،
جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ،
زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ،
سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ،
العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا

الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوى ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريتانيا ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هولندا ، هندوراس ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، اوغندا ، بلغاريا ، بولندا ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فرنسا ، كوبا ، منغوليا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليمن الديمقراطية .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٦ عن التصويت [القرار

رقم ٣٤٧٣ (د - ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظر البند

٤٥ من جدول الاعمال .

وننتقل الان الى البند ١٧ من جدول اعمال الجمعية اليوم ، وهو البند ٤٦ من جدول الاعمال " انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط " والتقرير وارد في الوثيقة A/10443 ومشروع القرار الموصي به من اللجنة الاولى في الفقرة ٨ من تقريرها . وقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة التمهيدية الاخيرة والفقرتين ٢ ، ٣ من الجزء العامل من مشروع القرار . وبما انني لا استمع اى اعتراض فاننا سنمضي في اجراء تصويت منفصل مسجل على هذه الفقرات .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الاردن ، استراليا ،
 أفغانستان ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ،
 اوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا-غينيا الجديدة ،
 باراغواي ، باكستان ، بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، بلجيكا ، بلغاريا ،
 بنغلاديش ، بوتسوانا ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ،
 ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ،
 جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
 الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية
 السورية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، ساحل العاج ، السلفادور ،
 سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ،
 العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ،
 غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ،
 قطر ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ،
 لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ، مالي ،
 ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ،
 نيوزيلندا ، هايتي ، هنغاريا ، هولندا ، هندوراس ، الولايات المتحدة
 الامريكية ، اليابان ، يوغسلافيا ، اليونان ،

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : الارجننتين ، اسبانيا ، اسرائيل ، اندونيسيا ، اوغندا ، البرازيل ، البرتغال ،
 بوتان ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، زامبيا ،
 سرى لانكا ، فرنسا ، كوبا ، الهند .

ووفق على الفقرة ٧ من الدباجة والفقرتين العاشرتين ٢ ، ٣ بأغلبية ١٠٩ صوتا ، مقابل

لا شيء ، وامتناع ١٥ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار

ككل ، وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا - غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تانزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الدانمرك ، راندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ،

موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ،
نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، هندوراس ، الولايات
المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : اسرائيل ، جمهورية الكاميرون المتحدة .

ووفق على مشروع القرار ككل بأغلبية ١٢٥ صوتا ، مقابل لا شيء ، وامتناع اثنين عن التصويت

[قرار ٣٤٧٤ (د - ٣٠)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وبهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظر البند

٤٦ من جدول الاعمال .

والآن ستنظر الجمعية تقرير اللجنة الاولى عن البند ٤٧ من جدول الاعمال ، وعنوانه
” حظر الاعمال الرامية الى التأثير في البيئة والمناخ لغراض عسكرية وأغراض أخرى عدائية تتنافى مع
صيانة الامن الدولي ورفاهية الانسان وصحته ” . وقد ورد تقرير اللجنة في الوثيقة (A/10444) .

وقد وافقت اللجنة الاولى على مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من تقريرها دون تصويت . فهل
لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

ووفق على مشروع القرار [قرار ٣٤٧٥ (د - ٣٠)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وبهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظر البند

٤٧ من جدول الاعمال .

والآن سوف ننظر تقرير اللجنة الاولى بشأن البند ٤٨ من جدول الاعمال ، وعنوانه ” اعلان
وانشاء منطقة لا نووية في جنوب آسيا ” . وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة (A/10445) .

وسوف نتخذ الآن قرارا حول مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الاولى في الفقرة
٧ من تقريرها .

وقد وافقت اللجنة الاولى على مشروع القرارين ألف وباء دون تصويت . فهل لي أن أعتبر

أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

ووفق على مشروع القرارين ألف وباء [قرار ٣٤٧٦ ألف وباء (د - ٣٠)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن ، سوف أعطي الكلمة للأوفود التي ترغب فـي
تعليـل تصويـتها بعـد إجـراء التصويـت .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : فيما يتعلق بالقرار بـ* الوارد فـي
الوثيقة (A/10445) ، فان وفد بلادى يود أن يكرر وجهة النظر التي عبر عنها في اللجنة الأولى
في جلستها ٢١٠٥ ، وان وجهة النظر هذه ، واردة في الوثيقة (A/C.1/PV.2105) فـي
الصفحات من ٦٣ الى ٦٦ . وبهذه المناسبة فانني أود أن أشير الى أن وجهات النظر التي عبر
عنها وفد الهند في اللجنة الأولى بالنسبة لمختلف مشروعات القرار ، أعيد تكرارها هنا في هذه
الجلسة العامة للجمعية العامة .

السيد تسيرنج (بوتان) (الكلمة بالانجليزية) : لقد اردت أن اشرح باختصار موقف وفد بلادى فيما يتعلق باعلان وانشاء منطقة لا نووية في جنوب آسيا .

ان الدراسة الشاملة لمسألة المناطق الخالية من الاسلحة النووية من كافة جوانبها ، والتي اعدتها المجموعة الخاصة من الخبراء الحكوميين المؤهلين تنص على : " ان المبادرة الخاصة بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ينبغي ان تنبع من دول المنطقة المعنية ذاتها ، وان المشاركة في هذه المنطقة ينبغي ان تكون اختيارية " . ان هذا المبدأ لم يكن محل خلاف في اللجنة . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نعتقد ان الاتفاق بين الدول الواقعة في المنطقة يعتبر من الشروط الأساسية لانشاء مثل هذه المناطق ، وهذا يرجع لسبب عملي . فعندما تتم المشاورات بين دول المنطقة وتتفق على ان اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية سوف يساعد على زيادة امنها الوطني والاقليمي ، عندئذ فقط ، يمكن القيام بعمل مشترك في هذا الشأن .

وقد أيد وفد بلادى بهذه الروح ، انشاء مناطق مشابهة في اجزاء اخرى من العالم ، لاننا نعتقد ان جميع الدول الاعضاء في مناطقها المختلفة اتفقت على قضية مشتركة قبل ان تقر الجمعية العامة هذه القضية . ودون الاتفاق بين الدول الاعضاء في المنطقة ، فلن يكون من المجدى انشاء مثل هذه المناطق .

ولذلك ، فان وفد بلادى كان سيؤيد مشروع القرار ألف ويعارض مشروع القرار باء لو كانا قد عرضا على التصويت وهما مشروعا القرارين الواردين في الوثيقة A/10445 .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وهكذا قد انتهينا من دراسة البند ٤٨ من جدول

الاعمال .

وننتقل الان الى تقرير اللجنة الاولى حول البند ٢٠ ، وعنوانه " انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادى " . وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة A/10446 . وسوف نجرى التصويت على مشروع القرار الذى اوصت به اللجنة الاولى في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/10446 .

وقد طلب اجراء تصويت واحد منفصل مسجل ، حول الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من الديباجة .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الاردن ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا - غينيا الجديدة ، باراغواي ، بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، عمان ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هنغاريا ، هولندا ، هندوراس ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد

المتنعون : الأرجنتين ، اسبانيا ، اوغندا ، البرازيل ، بوتان ، بورما ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زامبيا ، سرى لانكا ، غابون ، فرنسا ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية .

ووفق على الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من الديباجة بأغلبية ١٠٨ صوتاً ، مقابل

لا شيء ٤ ، وامتناع ١٦ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سننتقل الآن ، الى التصويت على مشروع القرار ككل .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ،
اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، اوغندا ،
ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، بابوا-غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ،
بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بنغلاديش ،
بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ،
ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ،
جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ،
زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ،
سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ،
العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا
الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ،
قطر ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ،
ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، المغرب ،
المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق
(جمهورية) ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ،
نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هولندا ، هندوراس ، اليابان ، اليمن
الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 ايطاليا ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية
 الديمقراطية الالمانية ، فرنسا ، كوسا ، الكونغو ، لكسمبرغ ، مصر ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، هنغاريا ،
 الولايات المتحدة الامريكية ، اليونان .

ووفق على مشروع القرار ككل ، بأغلبية ١١٠ صوتا ، مقابل لا شيء ، وامتناع ٢٠ عن التصويت.
الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وهكذا قد انتهينا من دراسة البند ١٢٠ من جدول

اعمالنا .

وننتقل الى تقرير اللجنة الاولى حول البند ١٢٢ من جدول الاعمال وعنوانه "عقود
 معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية" . وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة
 A/10447 .

وسوف نجرى التصويت على مشروع القرار الذى اوصت به اللجنة الاولى في الفقرة ٨ من
 تقريرها الوارد في الوثيقة A/10447 . ولقد ورد تقرير اللجنة الخامسة حول الاثار الادارية والمالية
 المترتبة على هذا المشروع في الوثيقة A/10486 .

وقد طلب اجراء تصويت منفصل حول الفقرة الرابعة من الديباجة . اذا لم يكن هناك أى
 اعتراض ، فسوف نجرى تصويتا منفصلا حول هذه الفقرة .
 لقد طلب تصويت مسجل على الفقرة الرابعة من الديباجة .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأردن ، استراليا ،
 افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ،
 ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باكستان ، بربادوس ، بنما ،
 بنن ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بوروندي ، بولندا ،
 بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ،
 توغو ، تونس ، جامايكا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية
 بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية
 الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية
 الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ،
 ساحل العاج ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ،
 السويد ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، عمان ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ،
 غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ،
 فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ،
 الكويت ، لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ،
 مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريشيوس ،
 النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ،
 هايتي ، هنغاريا ، هولندا ، هندوراس ، اليابان ، اليمن الديمقراطية ،
 يوغوسلافيا .

المعارضون: البانيا ، الصين .

الممتنعون: الارجننتين ، اسبانيا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 اوغندا ، باراغواي ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بوتان ، بورما ،
 تركيا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زامبيا ، سرى لانكا ، شيلي ،

غابون ، فرنسا ، كينيا ، المغرب ، موريتانيا ، الهند ، الولايات المتحدة
الأمريكية ، اليونان .

ووفق على الفقرة الرابعة من الدباجة بأغلبية ١٠٣ صوتا مقابل صوتين ، وامتناع ٢٥ عن

التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف نجرى التصويت على مشروع القرار ككل . طلب

اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ،
افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ،
ايران ، ايسلندا ، باكستان ، بربادوس ، بنما ، البحرين ، بلغاريـــــــــا ،
بنغلاديش ، بوتسوانا ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيـــــــــداد
وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ،
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكيةـــــــــة
السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربيةـــــــــة
الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ،
ساحل العاج ، سرى لانكا ، سلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ،
السودان ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غانـــــــــا ،
غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فنزويـــــــــلا ،
فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ،
كونغو ، الكويت ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطه ، مالمـــــــــي ،
ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريشيوس ،
النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ،
هندوراس ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون: البانيا ، الصين .

الممتنعون: اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اوغندا ،
ايرلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، بنن ، بوتان ، البرازيل ، البرتغال ،
بلجيكا ، بورما ، بوروندي ، تركيا ، الدانمارك ، السويد ، شيلي ، فرنسا ،
كندا ، كينيا ، لكسمبورغ ، ملاوي ، مدغشقر ، المغرب ، المملكة المتحدة
(لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، موريتانيا ، النرويج ، نيوزيلندا ،
هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان .

ووفق على مشروع القرار ككل بأغلبية ٩٤ صوتا ، مقابل صوتين ، وامتناع ٣٤ عن التصويت

[قرار ٣٤٧٨ (د - ٣٠) .]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وفقا للفقرة العاملة ٢ من القرار الذي وافقنا عليه الآن

فان الجمعية العامة تطلب من جميع الدول النووية أن تدخل في مفاوضات في موعد غايته ٣١ اذار /
مارس ١٩٧٦ للاتفاق حول الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية ، وتدعو ٢٥ الى ٣٠ دولة
غير نووية ، بحيث يقوم رئيس الجمعية العامة بتعيينها بعد التشاور مع جميع المجموعات الاقليمية ، كي
تشارك في هذه المفاوضات وأن تحاط الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بنتائج هذه
المفاوضات .

وسوف أجرى المشاورات حول هذا الموضوع في اقرب فرصة ممكنة ، وسأعلن نتيجتها للجمعية

العامة في الوقت المناسب .

وهكذا اعلن ان الجمعية العامة قد انتهت من دراسة البند ١٢٢ من جدول اعمالها ، الا

فيما يتعلق بالمهام التي اشترتها اليها الآن .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الاولى حول البند ١٢٦ من جدول الاعمال ، وعنوانه " حظر

استحداث وصنع انواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل ، واجهزة متكاملة جديدة لهذه الاسلحة " .

وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة A/10448 .

والآن ننتقل الى التصويت على مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الاولى في الفقرة ٧ من

تقريرها الوارد في الوثيقة A/10448 . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايران ، ايسلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، باريادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا-الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكنفو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزلندا ، هساي-تي ، الهند ، هنغاريا ، هندوراس ، اليابان ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : البانيا .

المتنعون : اسرائيل ، المانيا (الجمهورية - الاتحادية) ، اوغندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، لكسمبورغ ، ملاوى ، المغرب ، المملكة

المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، موريتانيا ، هولندا ،
الولايات المتحدة الامريكية .

ووفق على مشروع القرار باغلبية ١١٢ صوتا ، مقابل صوت واحد ، وامتناع ١٥ عن التصويت.

[قرار ٣٤٧٩ (د - ٣٠) .]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أدعو السيد ممثل فيجي لتعلييل تصويته بعد اجراء

التصويت .

السيد سيكيڤو (فيجي) (الكلمة بالفرنسية) : لقد أردت أن اغتنم هذه الفرصة ، وأخذ الكلمة لكي أوضح ، أن تصويت فيجي على مشروع القرار بـ١٠٤٤١/٤ قد تم تسجيله بطريقة خاطئة ، وأخشى أن يكون هناك خلط بالنسبة للوثائق ، نظرا لأن صوتنا قد سجل على أنه مؤيد ، في حين أنه كان ينبغي أن يسجل على أنه ممتنع ، وقد عللنا أسباب امتناعنا أمام اللجنة الاولى .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد انتهينا ان من نظر البند ١٢٦ من جدول

الاعمال .

ويتعين علينا الآن أن ننظر البند ١٤١ من جدول الاعمال " نزع السلاح العام والكامل " . ونظرا لأن الجمعية العامة لم تتوافر بعد أمامها كل التقارير اللازمة ، فان نظر هذا البند سيؤجل الى الجلسة التي ستعقد بعد ظهر الغد .

وستبدأ الجمعية نظر تقارير اللجنة الرابعة ، ولكن بما أن التقارير الخاصة بها ليست جاهزة الآن ، فانني سأوقف الجلسة لعدة دقائق .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٧/٢٥ واستؤنفت عند الساعة ١٨/١٥

مواصلة نظـرالبنـد ٢٣ من جدول الاعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [الفصول المتعلقة باقاليم محددة]

(أ) تقرير اللجنة الرابعة (L/10427 ، مشروع القرار الثاني عشر)

(ب) التعديل المقدم من اثيوبيا (A/L.785).

(ج) التعديلات الفرعية المقدمة من الصومال (A/L.789).

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان الاعضاء يذكرون انه في الجلسة ٢٤٣١ بتاريخ ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ قررت الجمعية العامة تأجيل التصويت على مشروع القرار ١٢ الخاص ، بالصومال الفرنسي . وقد قدم تعديل وهو الوارد في الوثيقة A/L.785 وتعديلات فرعية على هذا التعديل وهي الواردة في الوثيقة A/L.789 . كذلك قدم تعديل اخر وهو الوارد في الوثيقة A/L.790 .

السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : بالنيابة عن وفود غينيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجزائر ، اتشرف بأن اقدم التعديل الوارد في الوثيقة A/L.790 التي تم توزيعها على اعضاء هذه الجمعية بعد ظهر اليوم .

وكما اشرت ، ياسيادة الرئيس ، فقد كان امام الجمعية العامة وثيقتان اخريان : تعديل اقترحه وفد اثيوبيا ، وتعديل فرعي اقترحه وفد الصومال .

وبعد مشاورات مع هذين الوفدين الصديقين ، جرت في اطار الوحدة الافريقية ، وفي اطار الالتزام الافريقي بتصفية الاستعمار لما يسمى بالصومال الفرنسي ، أو جيبوتي ، فانه يسعدني ان اعلن نيابة عن واضعي مشروعات القرارات التي اشرت اليها بانه قد امكنا الآن ان نضع مشروعات تعديل يأخذ في الاعتبار المشكلة الرئيسية التي اثارتها الفقرة العاملة ٣ من مشروع القرار ، وهي مشكلة ضمان ان هذه الفقرة ، والقرار ككل ، ستتم للموافقة عليهما بالتأييد الكامل من كافة الدول الافريقية الممثلة في هذه المنظمة .

كذلك ، اود ان اقول ، انه بموافقة سفير الصومال ، وسفير اثيوبيا ، على اساس النـداء الذي وجهته اليهما ، فاني اعلن انهما لم يعودا يلحان على ادخال التعديل ، والتعديل الفرعي . ومن ثم فان التعديل الوحيد المعروض امام الجمعية العامة الان هو التعديل الذي اشرت اليه وهو الوارد في الوثيقة A/L.790 .

وفي حالة ما اذا كان بعض الزملاء لم تتح لهم الفرصة للاطلاع على التعديل ؛ فانه يمكنني القول ان التعديل المشار اليه بسيط ومحدد ؛ فهو يتعلق بالسطين الخامس والسادس من الفقرة العاشرة ٣ ، من مشروع القرار ١٢ الوارد في الوثيقة (A/10427 ، فقرة ٧٢) ان حذفنا كلمة " السياسية " ، وكلمات " الذين تعترف بهم ، بصفتهم هذه ، حركات التحرير ، والا حزاب السياسية " . وبذلك ، فان نهاية الفقرة سوف تقرأ كما يلي :

" وكذلك كافة اللاجئين ، وفقا لاتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بالجوانب

الخاصة لمشاكل اللاجئين في افريقيا ، المعقودة في ١٩٦٩ " .

وبذلك ، فان الفقرة بأكملها ، بعد التعديل ، يمكن قراءتها كما يلي :

" تدعو السلطة المكلفة بالادارة الى ايجاد الظروف اللازمة للاسراع باستقلال شعب ما يسمى بالصومال الفرنسي أو جيبوتي ، وذلك باطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين ، وعودة ممثلي حركات التحرير الذين تعترف بهم بصفتهم هذه ، منظمة الوحدة الافريقية . وكذلك كافة اللاجئين وفقا لاتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بالجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في افريقيا ، والمعقودة في ١٩٦٩ " .

ونظرا لاني أعتقد أن مشروع هذا التعديل لن يثير جدلا ، ونظرا لانه سوف يؤدي الى تحسين نص الفقرة ٣ من المنطوق ، ويجعلها مقبولة بصفة عامة ، فان واضعي التعديل يأملون في أن تتم الموافقة على التعديل ذاته ، بالاتفاق العام في الرأي .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد أخبرنا ممثل تنزانيا ان التعديل الوارد في

الوثيقة A/L.790 قد تمت الموافقة عليه من قبل المشتركين في تقديم التعديل الوارد في الوثيقة A/L.785 ، وكذلك من قبل المشتركين في تقديم التعديل الفرعي الوارد في الوثيقة A/L.789 ، الذين سحبوا اقتراحاتهم الخاصة ولا يصرون على اجراء التصويت عليها .

وهكذا ، فان الجمعية العامة معروض عليها الآن مشروع القرار ١٢ ، والتعديل . وهما

واردان في الوثيقة A/L.790 . وهذا هو الوضع الذي تواجهه الجمعية .

والآن ، فانني سوف اعطي الكلمة للوفود التي قد ترغب في تحليل تصويتها قبل التصويت .

السيد دينو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): في الكلمة التي أُلقيت في اللجنة الرابعة،

قبل البدء في التصويت على مشروع قرار بشأن إقليم الصومال الفرنسي، فإن الوفد الفرنسي، في تلك الكلمة، كان قد شرح الأسباب التي دعت إلى عدم الاشتراك في التصويت. ومن الطبيعي، أن الموقف الفرنسي لا يزال كما هو، في حين أن الجمعية يطلب منها أن تعبر عن رأيها حول هذا المشروع. ويؤكد الوفد الفرنسي، مرة أخرى، أن المناقشة حول هذا الإقليم، ومشروع القرار المعروض على الجمعية يتعارضان تماما مع احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقا لما ورد في الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق. ولقد اتاحت لنا الفرصة، من قبل، أن نعبر عن رأينا حول بعض الدعايات التي لا تقوم على أساس والتي قيلت أثناء المناقشات، في اللجنة. ومن ثم فإننا لن نكرر الحديث في هذا الموضوع. أما عن مستقبل الإقليم، فإن الحكومة الفرنسية قد أشارت إلى أنها ستؤيد حصوله على الاستقلال فور تعبير السكان عن رغبتهم في هذا، وذلك عن طريق ممثليهم. وقد عبر السكان مؤخرا، عن طريق أولئك الممثلين، عن أنهم يرغبون في أن يتطور الإقليم نحو الاستقلال. وفي ظل هذه الظروف الجديدة، فإن الحكومة الفرنسية تنوى أن تستقبل، قريبا جدا، ممثلي الإقليم، لكي تدرس معهم مستقبل الإقليم وفقا لما يفكرون فيه.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): والان، سوف نشرع في التصويت على التعديل على

مشروع القرار ١٢ الوارد في الوثيقة A/L.790. ووفقا للائحة اجراءاتنا، فإننا سوف نصوت أولا على التعديل، وهو التعديل الوحيد المعروض علينا، ثم بعدئذ على مشروع القرار، سواء كان معدلا أم لا. طلب اجراء تصويت مسجل على التعديل.

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، اثيوبيا، الأرجنتين، الاردن،

اسرائيل، افغانستان، اكوادور، البانيا، الامارات العربية المتحدة،

اندونيسيا، اوروغواي، اوغندا، ايران، ايسلندا، بابوا غينيا الجديدة،

باكستان، بربادوس، بنما، بنن، البحرين، البرتغال، بلغارييا،

بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بورما، بولندا، بوليفيا، بيرو، تايلند،

تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكوسلوفاكيا، توغو، تونس، جامايكا،

الجزائر، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية الديمقراطية الالمانية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية الليبية، جمهورية الكاميرون المتحدة، رواندا، رومانيا، زائير، زامبيا، ساحل العاج، سرى لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، الصومال، الصين، العراق، عمان، غابون، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فولتا العليا، فيجي، قبرص، قطر، كندا، كوبا، كولومبيا، كومورو، الكونغو، الكويت، كينيا، لاوس، لكسمبرغ، ليبيريا، ليسوتو، ملاوى، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق (جمهورية)، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، اليابان، اليمن الديمقراطية، يوغوسلافيا.

المعتضون: لا أحد

الممتنعون: اسبانيا، استراليا، المانيا (جمهورية - الاتحادية)، ايرلندا، ايطاليا، باراغواى، البرازيل، بلجيكا، جزر البهاما، الدانمرك، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، غيانا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيكاراغوا، هولندا، الولايات المتحدة الامريكية، اليونان.

ووفق على التعديل (A/L.790) باغلبية ٩٠ صوتا، مقابل لا شىء، وامتناع ٢٠ عن

التصويت.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): والان، سوف نشرع في التصويت على مشروع القرار ١٢

الوارد في الوثيقة A/10427، الذى عدل الان من الجمعية. طلب اجراء تصويت مسجل.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ،
 افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ،
 اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايسلندا ، بابوا-غينيا الجديدة ، باراغواي ،
 باكستان ، بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ،
 بوتسوانا ، بورما ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد
 وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ،
 جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
 السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية
 العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،
 رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ،
 السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، الصومال ،
 الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ،
 غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ،
 فيجي ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ،
 الكويت ، كينيا ، لاوس ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ، مالي ،
 ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ،
 منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، النمسا ،
 النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، اليابان ،
 اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : لا أحدالممتنعون :

اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ،
 ايطاليا ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، جزر البهاما ، الدانمرك ،
 السلفادور ، شيلي ، غواتيمالا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة ،
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ،
 اليونان .

ووفق على مشروع القرار ١٢ (A/10427) ، كما عدل ، بأغلبية ١٠٩ أصوات ، مقابل

لاشيء ، وامتناع ٢٠ عن التصويت . [قرار ٣٤٨٠ (د - ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هناك طلبان لتفسير التصويت بعد التصويت . واعطي

الكلمة أولا لممثل اثيوبيا .

السيد ابراهيم (اثيوبيا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد طلب وفد بلادى الكلمة

الآن ، ليفسر تصويته على القرار الذى تمت الموافقة عليه الآن ، بشأن مايسمى بالصومال الفرنسى " جيبوتي " . وبالرغم من أن وفد بلادى لا يزال لا يشعر بالرضا التام ازاء صياغة بعض فقرات مشروع القرار ، الا اننا كدليل على حسن النية ، عشية الذكرى الخامسة عشر للموافقة على اعلان منسح الاستقلال للبلاد وللشعوب المستعمرة ، وسروح من التصالح والتوافق ، ورغبة منا ايضا في الحفاظ على التضامن الافريقي ، فان وفد بلادى قد أيد التعديل الخاص بمشروع القرار ١٢ ، ومشروع القرار ككل .

بعد ان قلت هذا ، فان وفدى يود ان يفتنم هذه الفرصة كي يشرح تفسيره لفقرتين من المنطوق على النحو التالي : الفقرة العامة ٣ والتي تطلب من الدولة القائمة بالادارة بأن تسمح بعودة الأراضى للفئات التالية ، وذلك حتى يمكنها المشاركة في العملية السياسية ، ولا سيما في هذا الوقت الذى طلب فيه من الشعب ان يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال . وهذه الفئات هي : أولاً ، ممثلو حركات التحرير الذين تعترف بهم منظمة الوحدة الافريقية . وثانياً ، كافة اللاجئين السياسيين الذين هم ، وفقاً لاتفاقية منظمة الوحدة الافريقية (OAU) المتعلقة بالجوانب الخاصة لمشاكل اللاجئين في افريقيا . ان اتفاقية المنظمة في مادتها "١" الفقرة الأولى والثانية قد حددتا بوضوح تعريف "اللاجئ" واقتبس من هذه الفقرات :

" ١ - من أجل أهداف هذه الاتفاقية ، فان تعريف "لاجئ" سوف يعنى كل شخص ، غادر بلاده بسبب خوفه من الاضطهاد ، بسبب العقيدة أو الجنسية أو المنصر ، أو العضوية في أية منظمة سياسية ، ويعيش في بلد آخر . وبسبب هذا الخوف ، فانه غير قادر على أن يحصل على حماية هذا البلد . وهو أيضاً الشخص الذى لا يتمتع بالجنسية ، لأنه يعيش في منطقة خارج بلده الأصلي . ونتيجة لهذا الموقف أو لهذا الخوف فانه غير مستعد للعودة الى بلاده .

" ٢ - ان المصطلح "لاجئ" سوف ينطبق أيضاً ، على كل شخص اضطرت الى ترك وطنه الأصلي بسبب العدوان الخارجى ، أو الاحتلال أو السيطرة ، أو بسبب أحداث أدت الى الاضطراب في جزء أو في اكثر من جزء من وطنه أو بلاده ، واللجوء الى مكان آخر خارج بلده الأصلي .

هذا هو ما تم التوصل اليه بالنسبة لتعريف "اللاجئ" في أهداف اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية (OAU). وينبغي ان نقرأها في ضوء الفقرة التاسعة من ديباجة نفس الاتفاقية التي تعترف باتفاقية الامم المتحدة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥١ بعد ان تم تعديلها ببروتوكول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧ ، باعتبارها تشكل الأساس ، أو الوثيقة الدولية التي تحدد مركز اللاجئين ، وتعكس القلق البالغ للدول ، تجاه اللاجئين ، ورغبة المجتمع الدولي في وضع معايير خاصة بمعاملاتهم .

ان المعايير التي تتوقع الأمم المتحدة من الدولة القائمة بالادارة تطبيقها في تحديد من هم المعنيون باللاجئين ، هي نفس المعايير التي تم الاعتراف بها دوليا ، والتي اعترفت بها اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية OAU التي اشترت اليها آنفا .

وأخيرا ، فان وفدى يود ان يوضح - واننى اعرف اننى بذلك أعبر عن وجهة نظر الجمعية العامة ، ولا سيما هؤلاء الذين أيدوا هذا القرار- ان الدعوة الواردة في الفقرة السادسة من المنطوق ، والتي تدعو جميع الدول كي تتخلى فورا عن كل مطالبة بالاقليم . ان هذه الدعوة تنطبق على جميع الدول القريبة منها والبعيدة ، وتغطي كل الاسس التي بنيت على أساسها هذه المطالب . ان اعطاء أى تفسير آخر لهذه الدعوة ، سوف يكون أمرا لا يتفق مع ميثاق الأمم ، ومع القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذى يضمن حق جميع الشعوب في تقرير المصير ، والاستقلال ، دون اية شروط أخرى .

ان حكومتى تود أن تتأكد من ان شعب المنطقة سوف يتمكن من ممارسة حقه في تقرير المصير دون أى تدخل من أية جهة من الجهات . كذلك فنحن نعترف ان هذه هي رغبة الأمم المتحدة . اننى أود ان أؤكد أن الامم المتحدة مطالبة بأن تكون يقظة ، وان تتأكد من احترام هذا القرار ، وان الشعب قد سمح له بالفعل بالحصول على استقلاله دون أى تدخل من الخارج .

السيد حسين (الصومال) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أفسر تصويتي على الفقرة السادسة من منطوق القرار الذى تمت الموافقة عليه الآن ، وأود أن أؤكد تفسير وفدى لتصويته امام اللجنة الرابعة ، كذلك فاني ارغب في أن يتم التعبير عن هذا التفسير في محاضر الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بهذا نكون قد انتهينا من بحث تقرير اللجنة الرابعة بالنسبة للبند ٢٣ من جدول الاعمال .

مواصلة نظر البند ٢٣ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

(أ)

تقرير اللجنة الخاصة (A/10023 و Add.1-9) ؛

(ب)

مشروع القرار المقدم من اثيوبيا، وافغانستان، واندونيسيا، واوغندا ، وينن ، وبوتسوانا ،
 وبوروندي ، وترينيداد وتوباغو ، وتوغو ، وتونس ، وجامايكا ، والجزائر ، وجمهورية
 تنزانيا المتحدة ، وجمهورية خمير ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العربية
 الليبية ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، والرأس الأخضر، ورواندا ، ورومانيا ، وزامبيا ،
 وساحل العاج ، والسنغال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، والعراق، وعمان ،
 وغامبيا ، وغانا ، وغيانا ، وغيينيا ، وغيينيا الاستوائية ، وغيينيا بيساو ، وفولتا العليا ،
 وقبرص ، وكومورو ، والكونغو ، والكويت ، وكينيا ، ولاوس ، وليبيريا ، ومالي ، وماليزيا ،
 ومدغشقر ، ومصر ، والمغرب ، وموريتانيا ، وموريشيوس ، وموزامبيق ، والنيجر، ونيجيريا،
 والهند ، واليمن الديمقراطية ، ويوغسلافيا (A/L.779/Rev.1 و Rev.1/Jorr.1)
 و (Rev.1/Add.1) ؛

(ج)

مشروع القرار المقدم من اثيوبيا، وافغانستان، واندونيسيا، واوغندا ، وايران ، وبربادوس ،
 وينن ، وبوتسوانا ، وبوروندي ، وترينيداد وتوباغو ، وتوغو ، وتونس ، وجامايكا ، والجزائر ،
 وجزر البهاما ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية خمير ، والجمهورية العربية
 السورية ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، والرأس الأخضر ،
 ورواندا ، ورومانيا ، وزامبيا ، وساحل العاج ، والسنغال ، والسودان ، وسيراليون ،
 والصومال ، والعراق ، وعمان ، وغانا ، وغيانا ، وغيينيا ، وغيينيا بيساو ،
 وغيينيا الاستوائية ، وفولتا العليا ، وفيجي ، وقبرص ، وكومورو ، والكونغو ، والكويت ،
 وكينيا ، ولاوس ، وليبيريا ، ومالي ، وماليزيا ، ومدغشقر ، ومصر ، والمغرب ، وموريتانيا،
 وموريشيوس ، وموزامبيق ، والنيجر ، ونيجيريا ، واليمن الديمقراطية ، ويوغسلافيا
 (A/L.700 و Add.1-2) ؛

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/10416) ؛

(هـ) رسالة من الدانمرك (A/10457) ؛

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف نستأنف الآن مناقشة البند "٢٣" من جدول الاعمال والمعنون " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " . وتذكر الجمعية العامة بأنها انتهت من مناقشة هذا البند اثناء جلستها ٢٤١٩ بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ . ومعرض علينا الآن مشروعا قرارين الواردين في الوثيقة A/L.779/Rev.1 و Rev.1/Add.1 and 2 ، والوثيقة A/L.780 and Add.1 and 2 .

وتقرير اللجنة الخامسة حول الآثار المالية والادارية لهذا القرار الواردة في الوثيقة A/10416 .

وسوف أدعو الآن السيد ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة .

السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : قبل أن ابدأ في بياني ، أرجو ، ياسيدى الرئيس ، أن تسمحوا لي ، بأن أحيد عن هذا الموضوع قليلا ، كي أشيد بأخواننا السيدين سفيرى أثيوبيا ، والصومال ، على روح التعاون التي أبدياها والمشاعر التي عبرا عنها تجاه اخوانهم الاعضاء الافريقيين في هذه الجمعية العامة ، مما أدى الى الموافقة على القرار الخاص بما يسمى بالصومال الفرنسي (أو جيبوتي) ، وذلك بتأييد وفديهما لهذا القرار .

كما أود كذلك بأن اعتذر لوفد غينيا الاستوائية ، لأنني أغفلت ذكر اسم بلاده باعتبارها ضمن البلاد التي وضعت التعديل الذي قبلته الجمعية العامة . ومن هنا ولكي أسجل هذا الامر فاني أود ان اشير الى ان التعديل الذي تشرفت بتقديمه بالنسبة للبند السابق قد اشتركت في تقديمه الجزائر ، وغينيا الاستوائية ، وغينيا ، وتنزانيا .

والآن نيابة عن واضعي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1 أرجو أن تسمحوا لي بأن أدلي ببعض الملاحظات المختصرة بشأن العناصر التي تم ادخالها في النص المنقح حتى يتمكن اعضاء الجمعية ، من ان يحملوا على صورة واضحة لموقف واضعي القرار ، ولا سيما قرارهم في أن يصدر نص منقح لمشروع هذا القرار .

وكما يذكر السادة الأعضاء ، في الجلسة العامة ٢٤١٩ ، في ٢٦ من تشرين الثاني / نوفمبر وأثناء تقديم مشروع القرار الأصلي نيابة عن واضعيه ، وجهت نداءاً خاصاً لهؤلاء الأعضاء الذين امتنعوا ، حتى الآن ، عن تأييد مشروع القرار ، الخاص بهذا الموضوع ، بأن ينضموا للجهود الموحدة التي تقوم بها المنظمة بغية الإسراع بعملية تصفية الاستعمار وكمثل لتنزانيا وكرئيس للجنة الخاصة لتصفية الاستعمار فقد أعربت عن ألمي الصادق في أن تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار اجماعي بشأن هذا البند في هذا العام ، وعنى توضح ، بصفة خاصة ، تفاني الامم المتحدة في محاولة تصفية آخر جيوب الاستعمار ، وذلك بمناسبة العيد الخامس عشر للموافقة على الاعلان التاريخي بتصفية الاستعمار . وكما يدرك السادة الاعضاء ، ولكي نتوصل الى هذا الاجماع فان واضعي مشروع القرار الأصلي قد قاموا باجراءات لتنقيح النص الأصلي ، وحاولوا أن يزيلوا منه كل العناصر التي بالرغم من أن هناك أغلبية ساحقة من أعضاء الجمعية العامة تؤيدها ، إلا أنها ربما عاقت التوصل الى قرار اجماعي .

ولكن يؤسفني انه بالرغم من النداء الذي وجهته ، وبالرغم من المشاورات المكثفة التي تلت ذلك ، فان واضعي القرار الذين يمثلون ١٤٤ دولة ، ما يزالون يصرون على تصويت الجمعية العامة على مشروع القرار كما قدم . وينبغي على أن أضيف أن هذا الموقف يشير الى انه لا يوجد أساس سليم للتوفيق بروح من التعاون ، وبغية التوصل الى اتفاق عام في الرأي حول مشروع القرار . ونظرا لهذه الظروف ، فان واضعي مشروع القرار قد اتفقوا على أنه لما كانت الجهود التي بذلت لتحقيق الاجماع قد باءت بالفشل ، ربما كان من المناسب أن نجعل مشروع القرار أكثر شمولاً وأكثر تحديداً ، وفي الوقت ذاته ، يمكننا أن نوسع نطاقه ، بحيث يشمل تلك النصوص التي سوف تمكن القرار من أن يعبر عن أكبر مجموعة ممكنة من الجهود التي تبذلها المنظمة في مجال تصفية الاستعمار .

لذلك فان مشروع القرار المنقح المعروض أمامكم في الفقرة السابعة من الديباجة ، وأيضاً الفقرات المتعلقة بها من السادسة الى الثامنة من المنطوق تشير الى الموقف القائم في افريقيا الجنوبية . وبالمثل فان الفقرة العاشرة من الديباجة ربما تجعل الجمعية تأسف للموقف السلبي للقوى الحاكمة التي رفضت أن تتعاون مع اللجنة الخاصة ، فيما يتعلق بالاقليم الواقعة تحت ادارتها .

وفي الفقرة العاشرة الأولى ذاتها فان واضعي مشروع القرار قد أعادوا مرة أخرى الإشارة الى القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) الذي يتضمن وصفا تفصيليا لجيوب الاستعمار المتبقية . وفي الفقرة العاشرة " ه " ، فان أهمية كبرى قد وجهت الى الاجراء المطلوب لاعطاء فاعلية لمختلف التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة . وفي الفقرة العاشرة " ٩ " فان السلطات الحاكمة ، بصفة عامة ، قد دعيت الى اتخاذ اجراء بشأن القواعد والتجهيزات العسكرية الواقعة في الاراضي المستعمرة . هذه تشكل لب التصحيحات المتجسدة الآن في الوثيقة A/L.779Rev. 1 المعروضة أمام اللجنة الآن .

هذا ، وأود أن أدلي بتعليق مختصر آخر . ان الاضافات الواردة في النص المنقح ، هي في الواقع العناصر الواردة في القرارات ، التي وافقت عليها هذه الجمعية ، في عدد من السنوات السابقة ، وبشكل اكثر تحديدا في العام الماضي .
والآن أود أن أعلن أن وفود البلاد التالية قد قررت الانضمام الى مقدي مشروع القرار المنقح ؛ بلغاريا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ومنغوليا .
وبالنيابة عن مقدي مشروع القرار القدامى والجدد فاني أوصي بأن يحظى النص المنقح بالاهتمام الجاد لاعضاء الجمعية العامة ، بأمل أن يستحوذ على تأييدهم الكامل ودون تحفظ ، كما كان الحال في الماضي بالنسبة لمشروعات القرارات السابقة حول هذا البند .

السيد ادريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : ان بلادى قد اشتركت في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1 . ولهذا فاني لم اطلب الكلمة لتمثيل تصويتي . ولكنني أود أن آتي لكم ببعض الملاحظات وأوضح لكم ماهية الروح التي دفعتنا الى الاشتراك في تقديم مشروع هذا القرار ، والتي دفعتنا كذلك الى الاشتراك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.780 .

ان تونس عضو في لجنة الـ ٢٤ ، ولهذا فهي تشترك ، منذ سنوات عديدة في كافة النشاطات الرامية الى تصفية الاستعمار . واننا نعتقد أن عطية تصفية الاستعمار يجب أن يتم التعجيل بتحقيقها ، خاصة في قارة افريقيا .

ان الفقرة ٤ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev. 1 تنص على أن الجمعية العامة

"تقر تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالموقف الخاص بتنفيذ اعلان منح الاستقلال

للبلدان والشعوب المستعمرة"

وبهذا الصدد فاني أود أن أقول أنه عندما تؤيد تونس هذا التقرير فهي لا تعني أنها تقرر كافة كلمات أو فقرات هذا التقرير . ان هذا التقرير ، الذي تمت الموافقة عليه باتفاق عام في الرأي ، يحتوى على العديد من العناصر ، وبعض هذه العناصر مفتوح للمناقشة .

وأود أن أتوجه بندا للسادات أعضاء الجمعية حتى يوافقوا على التقرير بنفس هذه الروح .

والآن أود أن أعرب عن بعض التحفظات فيما يتعلق بالتقرير ، وبصفة خاصة الفصول ٩ ، ١٠ ،

و ١١ . انني لا ارجب في اعادة فتح باب المناقشة . ان تونس سوف تتاح لها الفرصة في لجنة

ال ٢٤ لشرح موقفها وتوضيحه ، ولكنني أود أن أقول الآن اننا نتناول مشكلة تصفية الاستعمار ،

بروح من الايمان والتحفظ ، ومثلما فعلنا دائما بروح من الاعتدال . والى هؤلاء الذين يلومون

لجنة ال ٢٤ ، لاستخدامها لهجة معينة ، اولاً تخاذها مواقف معينة ، أقول انه يتعين عليهم أن

يحضروا الى اللجنة ويدافعوا عن مواقفهم . انني أوجه نداء مرة أخرى الى البلاد الغربية ، التي

تركت لجنة ال ٢٤ ، حتى تمود اليها . واننا نعتقد أن هذه اللجنة يجب أن تواصل عملها بروح

من التعاون .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف ادعو الآن هؤلاء المندوبين الذين يرغبون في
تعليل تصويتهم قبل اجراء التصويت .

السيد موينهان (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد
بلادى سوف يصوت ضد مشروعى القرارين الواردين في الوثيقتين A/L.779/Rev.1 و Rev.1/Corr.2
و Rev.1/Add.1 و A/L.780 و Corr.1 و Add.1-2 ان مشروع القرار الأول يعاني في رأينا من العيب
المميت لتأييده في مجمله لتقرير اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار . ويعاني مشروع القرار الثاني من
العيب الذى يؤسف له ، وهو تأييده لتوصية اللجنة التي تدعو الى نشر المعلومات الواردة فـي
الفصلين الخامس والسادس من التقرير .

ان النتائج والتوصيات الواردة في الفصل السادس تستحق اهتماما خاصا ، ودعوني أشير
فقط الى اثنتين منها . ان التوصية الأولى (١١) تدعو الجمعية العامة في الفقرة ٧ الى أن :
" تدین بشدة النشاطات العسكرية للولايات المتحدة في غوام باعتبارها لا تتمشى
مع حق هذا الشعب في الاستقلال وتقرير المصير " (A/10023 (part 4) p.7) .

بينما انني قد علقت بالفعل على حالة غوام اثناء تفسيرى للتصويت على مشروع القرار الخاص
بساموا الامريكية ، وغوام وجزر فرجين . دعوني مع ذلك اعترف بعبقرية واضعي الفصل السادس ، الذى
يدین الولايات المتحدة بسياسات تتفق تماما مع ميثاق الامم المتحدة . ان هذا الامر يعتبر محاولة
لا تتمشى مع الميثاق مثلها في ذلك مثل مشروع القرار الخاص بغوام نفسه .

ثانيا - وانني سوف اطلب الى الجمعية ان تستمع اليّ في هذا الشأن - ان الفقرة الفرعية
(٨) من النتائج الواردة في الفصل السادس تناقش جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة ، وكذلك
بعض اقاليم الولايات المتحدة في البحر الكاريبي . وانني الفت انتباه الجمعية العامة الى الهدف من
عرض هذه الفقرة الفرعية عليها ، بايراد النتيجة التي اوردتها تلك الفقرة الفرعية وهي :

" ان المنشئات العسكرية في الاقاليم الكاريبية كانت جزءا من الاجهزة التي تستهدف
تنفيذ سياسات الولايات المتحدة . . . في كل انحاء امريكا اللاتينية . وان هذه القواعد تشكل
تهديدا لسيادة واستقلال وسلامة اراضي الدول الواقعة في المنطقة . " (المرجع السابق ص - ٥) .
ولقد حذفت الاشارة الى شعب آخر ذكر في هذه الفقرة ، انه قادر على ان يتحدث عن نفسه .

(السيد موينهان ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

ان هذه النتائج تشير الى المام تام بالحقائق الجيويوليتيكية ، ومعرفة تامة بالموقف على طبيعته على الأرض ، او كما اقول على الساحل .

دعوني اناقش اقليما من اقاليم الولايات المتحدة .

ان الولايات المتحدة تحتفظ بالمنشآت التالية في جزر فرجين :

أولا ، محطة بحرية للاضاءة مكونة من ثلاثة رجال ، وجهاز اسلحة ، بندقية واحدة . وانني أضيف ، ان حرس السواحل للولايات المتحدة له تاريخ يبلغ قرنين ، ولكنه يخدم الأغراض العسكرية في وقت الحرب فقط . والآن كما كان في معظم ايامه ، فان مهمته الوحيدة هي مساعدة الملاحة وانقاذ الارواح وهو الآن ، في الواقع ، فرع من ادارة النقل . هذه هي المنشأة الاولى التي تتكون من ثلاثة رجال واجهزة للاضاءة البحرية .

ثانيا ، هناك مكتب تنفيذي لحرس السواحل قوته الكاملة ثلاثة رجال فقط ، وجهاز اسلحة مدس واحد .

ثالثا ، هناك سفينة انقاذ . ٨ قدما ، يستخدمها ثمانية من حرس السواحل ، بسلح خاص ، خط واحد للاطلاق .

هناك معملان ايضا يعمل فيهما موظفون مدنيون فقط .

ونحن لا نريد بأية طريقة من الطرق ان نؤثر على حماس رجال السواحل الامريكيين ، وينبغي عليّ ان اعترف ، مع ذلك ، بانني غير قادر على ان اعرف تماما طبيعة التهديد الذي يشكله هذا الحرس . ان الاصدقاء في البحر الكاريبي وامريكا اللاتينية قالوا لنا انهم ، على الأقل ، لا يشعرون بأن " سيادة ، واستقلال ، وسلامة اقليم " شعوبهم تتعرض للتهديد من جانب هذه المنشآت او من جانب الاربعة عشر رجلا من رجال حرس السواحل ، الذين يعملون هناك .

ويجب علينا ان نتذكر ان احدى جزر البحر الكاريبي ، لديها في الوقت الحالي الكثير من القوات في افريقيا ، والتي ربما قد اسمّت نفسها قوات دفاع لأنها تشعر في الواقع بالخوف من وجود ١٤ من رجال حرس السواحل الامريكيين ، على بعد اميال ، ولكننا لا نشعر باننا بحاجة الى أن ندخل في مزيد من التفصيلات حول هذه النقطة .

ان المثال الذى اطرحة بسيط . ان الفصل السادس الخاص بالنشاطات العسكرية ، والفصل الخامس الخاص بالمصالح الاقتصادية الأجنبية ، من تقرير اللجنة الخاصة حافلان بامثلة من هذا القبيل وهي تعتبر تشويها للميثاق ، بحيث يمكن ان تلوث التقرير باكملته . وانه من سوء الحظ ان هذا هو مصير الفصول الاخرى الاكثر جدية ، ولكنه مصير قد جلبته اللجنة على نفسها .

ان الولايات المتحدة لا تشعر بأى التزام للرد على اتهامات مضحكة بطريقة اكثر جدية مما تستحق ، ولكننا نشعر باننا مضطرون لأن ننفي بشكل قاطع المزاعم التي وجهت الى منظمة حلف شمالي الاطلنطي ، والتي قيلت في اللجنة الرابعة ووردت في الفصلين الخامس والسادس من التقرير . ان الفصل الخامس يشير الى ان بلاد الـ NATO تدعم حكومات الاقليات في جنوب افريقيا عن طريق تعاون مالي وتقني في اطار الـ NATO . وان الفصل السادس ينص على ان الـ NATO قدم " معونة كبيرة " الى حكومة سميت وذلك بتزويدها " بالطائرات ، والدبابات ، والاسلحة الخفيفة " .

هذه اكاذيب ، اكاذيب . ورغم ان هذه المزاعم ليس لها أى اساس من الصحة ، والكل يعلم ذلك ، الا انه ينبغي الرد عليها . كما تعلم الجمعية العامة ، فان الولايات المتحدة تحتفظ بحظر تام على جميع مبيعات الاسلحة والمعدات العسكرية لجنوب افريقيا . ولكي اسجل هذه الحقيقة ، فان الولايات المتحدة تود ان تنفي اى تعاون عسكرى او اقتصادى بين حلف شمال الاطلنطي وبين بريتوريا او سالسبورى . ونحن لا نعتقد ، ان المزاعم التي توجه في هذا الشأن ، يمكن ان تؤثر على دول حلف شمال الاطلنطي ، ولكن دون ادنى شك ، فان مثل هذه المزاعم ، الكاذبة تؤثر بشكل مباشر ، وبطريقة عكسية ، على النوايا الطيبة لتلك الدول ولهؤلاء الافراد الذين يقودونها وفي النهاية سوف ينعكس اثرها على امانة هذه الجمعية العامة وعلى اسمها العظيم ، الذى يتصرف هؤلاء الافراد وتلك الشعوب نيابة عنه .

انه ليس من دواعي السرور ان نتابع هذه المسألة اكثر من ذلك ، ولكن واضعي التقرير لم يتركوا لنا أى اختيار آخر . خلال عطلة نهاية الأسبوع - واني اود ان استرعي انتباه الجمعية العامة الى هذه الحقيقة - فان مشروع القرار A/L.779 ، الذى كان غير مقبول لنا على الاطلاق ، ادخلت عليه تعديلات ، واضافات جعلت لغته تتسم بقدر اكبر من عدم الواقعية . وقد سماها البعض عودة الى لغة ١٩٧٤ .

انني اود ان اخطر الجمعية العامة ، من هذه المنصة العامة المفتوحة ، بالترتيب الذى حدثت به الأمور ، لأن هذا يلقي الضوء على مركز الجمعية العامة في هذا الوقت . خلال الأسبوع الماضي كان هناك اهتمام كبير من جانب واضعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/L.779 و A/L.780 ، بما اذا كانت الولايات المتحدة سوف تساير الاتفاق العام في الرأى . ان واضعي القرار الرئيسيين ، والمشاركين في هذه المؤامرة لم يجدوا من الممكن التوصل الى وفدى بأية طريقة لمعرفة رأيه بشأن هذا القرار ، او ليعرفوا ما اذا كانت لدينا مشاكل بشأنه ام لا . بينما كانت الولايات المتحدة لن تجد أية صعوبة للتعامل بشكل مباشر حول هذه المسألة ، الا ان هذه المسألة تركت لوسطاء لكي يتحدثوا اليها وليسوا النصح الاخرى .

لقد تلقينا تحذيرا محددا بأن الولايات المتحدة ، اما ان تساير الاتفاق العام في الرأى - الذى اذكركم بأنه ، يوافق على قرار يدين الولايات المتحدة ، وحلفاءها بشدة - او انها ستواجه غلطة في لهجة القرار ، وعودة الى اللغة التي استخدمت في ١٩٧٤ .

انني اجرو على ان احتج هنا الآن على هذا النوع من السلوك في الجمعية العامة . انني احتج ليس فقط لأن العالم قد يحصل على انطباع خاطئ عما آلت اليه هذه الجمعية العامة ، بل على النقيض من ذلك ، لأنني بدأت اشعر ان الاحتقار العالمي يتزايد . انني احتج لأن هذا النوع من التعامل ، يوحي بأن بعض اعضاء هذه الجمعية العامة ، الذين ضللوا بشأن طبيعة دولة واحدة ، هي الولايات المتحدة . اننا دولة تضم رجالا احرارا ، ونساء احرارا ، ونحن لم نحافظ على هذه الحرية لمدة قرنين لأننا نخاف التهديد .

الآن ، هناك نقطة اكبر من ذلك . ان الأمم المتحدة قد وصلت الى الحد ، الذى يجعل ممثليها الحقيقيين مستعدين لقبول تقرير ، حول مسائل ذات اهمية بالغة ، وتثير قلق بالغ بالنسبة

لنا جميعا ، ولكنها تتسم بعدد كبير من المفاطات لم ترد كلمة واحدة في هذا التقرير الواسع الخاضع بتصفيه الاستعمار ، تشير الى الحقيقة الكبرى ، الخاصة بدولة اوربية استعمارية ، بدأت في عملية اعادة استعمار افريقيا ، واقامت ، بالفعل ، سيطرتها على بعض اجزائها . ورغم ذلك ، فان اللجنة تشغل نفسها بخيالات متصورة عن وجود محطات خاصة برجال السواحل الامريكيين ، وبموضوعات خاصة بمنظمة حلف شمال الاطلسي .

لقد مات جورج أورويل سريعا . كان من الأفضل ان يعيش ، لكي يرى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتصفيه الاستعمار ، وهي تحول نفسها الى لجنة لاعادة الاستعمار . لقد اصبحت الجمعية العامة مسرحا للخرائب . اننا نتظاهر بالجدية امام مستمعين يفهمون الآن ان هذا كله تظاهر . لقد حان الوقت لكي نكون صادقين مع انفسنا اكثر من ذلك .

بهذه الروح ، تود الولايات المتحدة ان تعلن ، انه بعد اجراء هذا التصويت فاننا لا نرغب ، وانني اكرر ، لا نرغب في أن يأتي اليها اي عضو من الأعضاء — كما كانت هذه الممارسة معتادة في الماضي — لكي يوضح لنا ان اسماءهم قد وضعت ضمن قائمة واضعي القرار دون علمهم ، او انهم قرأوا التقرير ولكنهم لم يعرفوا ما الذي سيصوتون عليه . بالنسبة للولايات المتحدة ، فان هذه اللعبة قد انتهت .

السيد مورينو مارتينز (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد الجمهورية الدومينيكية متمسك بان يعلن هنا رسميا عن مجموعة من التحفظات ، فيما يتعلق بفقرتين من القرار A/L.779 ، اولا ، الفقرة المتعلقة بتقرير اللجنة الخاصة . والفقرة الاخرى ، هي الفقرة ٦ من المشروع . اننا نعتقد ان هاتين الفقرتين تتعارضان مع مبادئ ومعايير الامم المتحدة .

بالنسبة للأمم المتحدة ، فان كافة الاساليب غير طيبة . لقد تحركت الامم المتحدة كجهاز ساهم بطريقة ما ، هامة ، وحاسمة في بعض الاحيان ، في مولد حياة مستقلة لكثير من الدول الاعضاء . ورغم اننا نعترف تماما انه لا توجد عملية ولادة دون آلام ، الا ان الامم المتحدة استطاعت في العديد من الحالات ان تتفادى — وفي حالات اخرى — هروب الاستقلال الطويلة الدامية ، حيث ان بعض الشعوب ، ومن بينها شعبي ، تعرضت لهذه الحروب ، قبل ان توجد الأمم المتحدة .

في هذه اللحظة ، حينما تجتاز الأمم المتحدة — دون شك — مرحلة من التغيرات ،
والانتقال ، وحينما ينظر اليها بشيء من التشكك ، او التحفظ من قبل الكثيرين ، فان افضل شيء
نفعله ، هو ان نعرب عن ارتياحنا حيال عملية تصفية الاستعمار التي حققتها الأمم المتحدة . ليست
لدى المعلومات التي تسمح لي ان اقول كم من الدول التابعة للأمم المتحدة ، تدين للمنظمة
بحصولها على الاستقلال بطريقة سلمية . انه يتعين علي ان اؤكد ان الشعوب التي تمثل اليوم في
الأمم المتحدة ، كانت ستظل في كفاحها من اجل الاستقلال ، ما لم تتدخل الأمم المتحدة .

(السيد دورينو مارتينيـز ،
الجمهورية الدومينيكية)

اننا نلاحظ الدور الايجابي الذي لعبته الامم المتحدة في صعيد تصفية الاستعمار ،
وبفضل هذه المنظمة ، لم يبق الا قليل من الشعوب مازال خاضعة للاستعمار . ولا يود وفـد
الدومينيكان ان ينكر الدور الضروري والحاسم الذي لعبته هذه الشعوب ، في جميع الحالات ، للحصول
على استقلالها ، وذلك بفضل كفاحها . ولكن هذا الكفاح ، لا يجب دائما ان يكون داميا ، بل
ولا يجب ان يكون على شكل حرب للاستقلال . وبفضل الامم المتحدة ، فان الصراع من اجل الاستقلال
بالنسبة للعديد من الشعوب الممتلئة اليوم هنا قد تحقق بالاساليب السلمية . اننا نعترف تماما ،
كم من الدماء قد اريقت من اجل الاستقلال في العديد من الدول ، ولكننا في الوقت نفسه ، لا يجب
أن تتناسى ايضا كم من الالام ، وكم من الدماء قد تفادينا اراققتها بفضل تنفيذ مبادئ وقواعد
الامم المتحدة .

وهناك حقيقتان يجب ان نواجههما بموضوعية : الحقيقة المؤلمة التي ترجع الى الجهل
بمبادئ وقواعد الامم المتحدة ، والحقيقة المشجعة التي كانت ثمار احترام تطبيق هذه المبادئ
والقواعد .

اننا نعتقد ، بأن شعوب العالم ، وخاصة تلك التي مازال تعاني من نير الاستعمار ،
انما تسعى الى الاستقلال وذلك بفضل تطبيق مبادئ وقواعد الامم المتحدة وان هذا التحول ، سوف
يجعل الامم المتحدة اكثر فاعلية ، وان اختيار الطريق الآخر ، انما يؤدي في اضعافها .
ان وفد الدومينيكان ، الذي سوف يصوت في صالح مشروعى القرارين ، الوارد اولهما
في الوثيقة A/L.779/Rev.1 ، وثانيهما في الوثيقة A/L.780 ، يود ان يسجل تحفظاته بالنسبة
للفقرتين اللتين اشترت اليهما .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ليست لدى طلبات لتعليل التصويت قبل اجراء التصويت

واطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1 and Corr.1 and 2
ولقد طلب اجراء تصويت مسجل بشأنه .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، استراليا ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا - غينيا الجديدة ، باكستان ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، اليابان ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، نيكاراغوا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسبانيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اوروغواي ، باراغواي ، بربادوس ، بلجيكا ، جزر البهاما ، السلفادور ، غواتيمالا ، فرنسا ، كوستاريكا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١٠٨ صوتا ، مقابل ٣ اصوات ، وامتناع ١٥ عن التصويت .

[قرار ٣٤٨١ (د-٣٠)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : فيما يتعلق بالقرار الذى ووفق عليه الآن ، اود أن اذكر الجمعية العامة ، بأنه في الفقرة العاملة ٤ ، قد وافقت الجمعية على تقرير اللجنة الخاصة عن عملها لعام ١٩٧٥ . وفي الفقرة ٨ من الفصل الثالث من تقريرها ، فقد اوصت اللجنة الخاصة الجمعية العامة ، بأن تعقد جلسة خاصة في هذه الدورة ، احتفالاً بالعيد الخامس عشر لاعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . ونظراً لأن هذا الموضوع سيكون محل مشاورات بين رئيس الجمعية العامة ، ورئيس اللجنة الخاصة ، فيسعدني أن اعلن ان الاجتماع الخاص سوف يعقد يوم الجمعة ، ١٢ كانون الاول / ديسمبر ، اى غدا الساعة العاشرة والنصف صباحاً .

وسوف نستمع الى بيانات الامين العام لمنظمة الامم المتحدة ، والى رؤساء اللجنة الخاصة للـ ٢٤ ، واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ورؤساء وممثلي المجموعات الاقليمية ، وأيضاً مندوبي منظمة الوحدة الافريقية .

وانني اقترح الا تزيد مدة الكلمات عن عشر دقائق .

والان سوف ننتقل الى التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.780 . وقد طلب اجراء تصويت سجل .

اجرى تصويت سجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، البانيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، افغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ،

الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ،
رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ،
السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ،
الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غيانا ،
غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ،
فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، كومورو ،
الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، ملاوى ، مالطة ،
مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريشيوس ،
موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،
نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن الديمقراطية ،
يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : اوروغواى ، جزر البهاما ، السلفادور ، غواتيمالا ، فرنسا ، كوستاريكا .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١١٧ صوتا ، مقابل صوتين ، وامتناع ٦ عن التصويت

[قرار ٣٤٨٢ (د-٣٠) .]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآآن سأدعو الممثلين الذين يرغبون في تعليـــــــــل

تصويتهم *

السيد كنيدي (ايرلندا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد صوت وفد ايرلندا في صالح

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1 and Corr.1 and 2 ، المقدم من جمهورية
تنزانيا المتحدة وأربع وخمسين دولة أخرى . لقد حضرت هنا لكي اعلل تصويتنا لصالح هذا المشروع .
وبمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لاعتماد هذا الاعلان ، فتود ايرلندا ان تؤكد مرة أخرى

تولى الرئاسة السيد ادريس (تونس) نائب الرئيس . *

موافقتها على الاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د-١٥) الصادر في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، حيث اكدت الجمعية العامة ان اخضاع الشعوب للاستعمار والسيطرة والاستغلال الاجنبي ، يشكل انكارا لحقوق الانسان الاساسية ، ويتناقض مع ميثاق منظمة الامم المتحدة . لقد صوتنا في صالح هذا القرار في عام ١٩٦٠ ، ومازلنا نؤيده حتى الآن .

وأود ان اقول ايضا ، اننا نعتز بالدور الهام الذي تضطلع به اللجنة الخاصة بشأن الوضع فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، والذي ينبغي أن تلعبه في اطار منظمة الامم المتحدة . وبناء على ذلك ، فاننا نود ان نتقدم بالشكر للجنة الخاصة على عملها الذي انجز في العام الماضي ، وعلى التقرير المستفيض الذي اعد في الوثيقة A/10023 and Add.1-9 . كما اننا نهتف بالانسان الهامة والتاريخية الواردة في هذا التقرير . ومع ذلك ، فاننا نرى انه من اللازم ان نقول من فوق هذه المنصة ، ان هناك بعض الفقرات الواردة في هذا التقرير ، والتي لا يمكن ان نعتمدها بدون تحفظات ، وخاصة ، انه توجد في اذهاننا بعض الصعوبات اللغوية في الفصلين الخامس والسادس اللذين سبق أن اشرنا اليهما . وهذا بالطبع وانا اوافق عليه ، جزء صغير من وثيقة مفصلة . ورغم ذلك ، فانه بالتصويت لصالح مشروع هذا القرار ، وبالمصادقة على التقرير الوارد في الفقرة ٤ من الوثيقة A/L.779/Rev.1 ، فان وفد ايرلندا ، يرى انه من الضروري ان يعرب عن ارائه حول هذه الناحية من المشكلة .

بالنسبة لمشروع القرار نفسه والوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1 ، الذي اعتمدته الجمعية منذ لحظات ، فان لوفد بلادى بعض التحفظات عليه يود أن يعرب عنها ، ففي المرتبة الأولى ، فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المنطوق التي تعلن أن استمرار الاستعمار في جميع أشكاله ومظاهره يهدد السلم والأمن الدوليين بصورة خطيرة ، فاننا نشعر أن تعريف مثل هذا التهديد مسألة ينبغي أن يبت فيها مجلس الأمن .

في الفقرة ٦ من المنطوق التي تؤكد مرة أخرى الاعتراف بشرعية كفاح الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية في ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال بكل الوسائل المتاحة ، فاننا نفسر ذلك بأن يكون عن طريق كل الوسائل السلمية وفقا لأهداف ومبادئ الميثاق .

وفما يتعلق بالفقرة ٨ من المنطوق التي تشير الى وقف المعونة بجميع أشكالها عن حكومة جنوب افريقيا ، فان لدينا تحفظا على ذلك من حيث المبدأ ، وأيضا في اطار موقفنا الدائم ، بان مثل هذه التوصية تقع ضمن صلاحيات مجلس الأمن .

نود في هذا الصدد أن تأخذوا في الاعتبار هذه التحفظات رغم تصويتنا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1 .

السيد بودوين (كندا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد كندا في الدورتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين أيد القرار العام الخاص بتصفية الاستعمار ، وكان هذا انعكاسا لتأييد كندا الشامل للمبادئ التي اتفقت عليها منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن . وقد أعربنا عن التأييد رغم اننا نعتبر ان القرارات كانت تنطوى على بعض المبالغة في اللهجة ، وكذلك فيما يتعلق ببعض النقاط الخاصة بالجوهر ، وعلى الأخص بعض العبارات التي أعربنا عن عدم موافقتنا عليها .

في العام الماضي وفي نفس هذا الوقت ، قام وفد كندا بالتأكيد على ضرورة بذل جهود جادة خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، وذلك لاعداد مشروع نص عام بشأن تصفية الاستعمار ، ذلك النص الذي قد يلقي تأييدا من جميع الوفود والذي يعكس التأييد التام الذي لا جدال فيه فيما يتعلق بمسألة تصفية الاستعمار . ولقد أخذنا علما وتقبلنا بارتياح النص المعتدل الذي ورد في مشروع القرار A/L.779 الذي كان يمكننا أن نؤيده دون أى تحفظ ودون أية صعوبة . اننا نأسف

لأن النص المعدل الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1 يتناول بعض المسائل التي كنا نأمل أن تحذف تماماً من نص القرار العام ، ولا حاجة هنا لأن أكرر أسباب التحفظ التي أعربت عنها في عدة مواقف بشأن كل من هذه النقاط .

رغم هذه التحفظات فقد صوتنا في صالح هذا المشروع المعدل كدليل على تأييدنا الأساسي لمسألة تصفية الاستعمار ، ورغم ذلك لدينا تحفظ هام فيما يتعلق بالفقرة رقم ٤ من المنطوق ، وهي الفقرة التي توافق على تقرير لجنة الأربعة والعشرين التي توصي بنتائج وتوصيات للدول الأعضاء . ورغم أننا نوافق على معظم النتائج وتوصيات التقرير بصورة شاملة ، فإننا نرى من غير المقبول بعض الفقرات التي جاءت في الفصلين الخامس والسادس اللذين يتضمنان تقرير اللجنة الفرعية الأولى للجنة الأربعة والعشرين ، وذلك نظراً للتأكيدات المفرضة والمبالغية والتي ليس لها أساس التي انطوى عليها . ان الفصل السادس بصفة خاصة كما لاحظنا قبل التصويت يستنتج بعض النتائج ويقدم بعض التوصيات المبنية على بعض المزاعم التي لا تقوم على حقائق قدمت الى هذه اللجنة . وبالإضافة الى ذلك فإننا نعارض بشدة الاصرار على هذه الاشارات في تقارير اللجنة الخاصة بتدخل منظمة خلاف شمال الأطلسي في افريقيا الجنوبية أو الى أى نوع من العلاقة بين الوضع العنصري والاستعماري وبين هذه المنظمة . اننا نرفض مثل هذه الاشارات التي ليس لها أى محل في نص يتضمن مسألة تصفية الاستعمار .

السيد ناجي (اليابان) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد اليابان صوت في صالح

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1 والذي تمت الموافقة عليه منذ لحظات .
اننا نؤيد الهدف الأساسي لهذا القرار ، والذي يسعى الى اعادة تأكيد حق الشعوب المتأصل في الأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها في تقرير المصير والاستقلال ، وفي تنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . اننا نوافق على معظم الأعمال الموصى بها في هذا القرار لضمان الممارسة الحرة لحق تقرير المصير . ولذا فان وفد بلادى صوت لصالح هذا المشروع ، ومع ذلك فان وفد بلادى يود أن يسجل تحفظاته بشأن الفقرة السابعة التمهيدية ، والفقرات العاملة ٢ ، ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١١ و (ب) .

أما فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من المنطوق فان تصويتنا لا يعني الموافقة على كافة تقارير اللجنة الخاصة للأربعة والعشرين ، وخاصة تلك التي تشير على نحو خاطئ الى بلادى بما في ذلك الفقرة ١٥٤ من الوثيقة A/11023/Add.2 والفقرة ٦ (٤) من الوثيقة (part III) A/10023 . ونود أن نسجل أيضا أن تصويتنا الايجابي لا يؤثر في فهمنا المتأصل لبعض الصياغات الواردة في الفقرات العاملة ٣ ، ٦ ، ١٠ و .

اننا نأسف لأن النص النهائي للمشروع قد تم تنقيحه وأدخلت بعض التغييرات الأساسية عليه . ان هذه التغييرات اضطرت وفد الى الاعراب عن بعض التحفظات بشأن بعض أحكام القرار . ان وفد بلادى كان يود أن يرى الجمعية العامة — وهي تحتفل بالذكرى الخامسة عشرة للموافقة على الاعلان — توافق على مشروع قرار بشأن هذه المسألة الهامة الخاصة بانهاء الاستعمار ، بصياغة أفضل ويتأييد أكبر وأوسع من الدول الأعضاء بما في ذلك الدول التي تقوم بادارة أقاليم .

السيد فرالسن (النرويج) (الكلمة بالانجليزية) : انني أتحدث نيابة عن وفود الدانمرك ، وفنلندا ، وايسلندا ، والسويد وعن وفد النرويج أيضا .

ان وفود الشمال قد صوتت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.779/Rev.1) . اننا نؤيد ما نعتبره المبادئ الأساسية التي تنص على أن الشعوب في الاقاليم المستعمرة ، يجب أن تعطى الفرصة لممارسة حقها غير القابل في التصرف في تقرير المصير . ان ذلك يتمشى تماما مع السياسة التي تتبعها بلادنا بالنسبة لموضوعات انهاء الاستعمار .

ومع ذلك فان وفود الشمال ، قد لاحظت بأسف انه لم يكن في الامكان التوصل الى اتفاق عام في الرأي ، بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.779) ، الذي كان يمثل في رأينا محاولة محمودة للتوفيق بين مختلف الآراء ، والتوصل الى النتائج التي تعتبر اشادة مناسبة بالذكرى الخامسة عشرة للاعلان الخاص بتصفية الاستعمار .

ان صوتنا الايجابي ، نحن بلاد الشمال ، لا يعني ان وفودنا تقبل كافة أحكام القرار ، فلدينا تحفظات بشأن بعض الفقرات التي تصطدم مع المبادئ التي تتمسك بها باستمرار ، أو التي تثير مصاعب دستورية ، وقد تحدثنا عنها في العديد من المناسبات ، ولا نود الحديث عنها بالتفصيل الآن . ونحن نود أن نسجل رأينا في أن الفقرة العاملة ٦ تحتوى على عناصر لا تتمشى مع سياسة الحلول السلمية التي اتبعتها بلاد الشمال دائما . اما فيما يتعلق بالفقرة العاملة ٨ ، فاننا نفهم انها لا تتضمن انتهاكا لمبدأ العالمية أو تدعو الى تطبيق عقوبات .

ونود أن نسجل أيضا اننا لا نوافق على كل أجزاء تقرير لجنة الأربعة والعشرين . وأخيرا ، نود ، أن نكرر أملنا في أن الهدف النهائي للاستقلال وتقرير المصير سوف يتحقق من خلال التعاون والمفاوضات السلمية .

السيد ريتشارد سون (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : لقد امتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع القرار (A/L.779/Rev.1) بأسف عظيم ، وكما تعلم كثير من الوفود فقد كنا على استعداد للاشتراك في الاتفاق العام في الرأي بالنسبة للوثيقة (A/L.779) التي تم سحبها . وكنا سنفعل ذلك ليس لأن صياغة تلك الوثيقة تمثل ، في رأينا ، تقدما كبيرا عن قرار العام الماضي رقم ٣٣٢٣ (د - ٢٩) ، ولكننا لأننا كنا نعتبره يعكس بدقة المناقشات التي

دارت هذا العام داخل لجنة الأربعة والعشرين حول موضوع انهاء الاستعمار ، والتوصيات والنتائج التي نبعت عن هذه المناقشات . ان وفد بلادي ، يود أن يعرب عن اشاداته بالسفير سالم من تنزانيا للجهود التي قام بها لتحقيق تقابل الافكار بشأن الطريقة العريضة لمعالجة مسائل تصفية الاستعمار . وحتى اذا لم يتبين - للأسف - انه من الممكن تحقيق اتفاق عام في الرأي هذا العام ، فاننا نأمل ونعتقد أن اتجاهات الوفود بالنسبة لتصفية الاستعمار لم تعد متباعدة بحيث نستبعد الاتفاق العام في الرأي مستقبلا .

اننا نعلم أن مسائل ناميبيا وروديسيا تمثل اختلافات في المعالجة ، وأفضل الطرق لاهداث تغييرات في هذه الاقاليم ، وتحقيق حصول السكان على التمتع بحقوقهم في الاستقلال وتقريب المصير . ولكننا نلاحظ ، وقد وضع ذلك بجلاء في اجتماعات اللجنة الرابعة هذا العام ، ان مشاكل الاقاليم الصغيرة التابعة أصبحت تلقى عناية متزايدة . وقد لعب وفد بلادي دورا كاملا في مناقشات هذه المشاكل في اللجنة الفرعية الثانية للجنة الاربعة والعشرين ، والتوصيات التي قدمتها اللجنة الفرعية الثانية بشأن الاقاليم التابعة للمملكة المتحدة قد لقيت منا موافقة عريضة . وأود أن أشكر اللجنة الفرعية الثانية ، وبصفة خاصة رئيسها السيد كوفي كوامي من ساحل العاج على اللياقة والفهم اللذين أظهرهما تجاه وفد بلادي .

أود لو قلت نفس الشيء عن أنشطة اللجنة الفرعية ، لقد اتاحت لوفد بلادي الفرصة لانتقاد تقريرها حول المصالح الاقتصادية الاجنبية . وأود أن أكرر انه بالنسبة لتقارير اللجنة الفرعية الاولى بشأن المصالح الاقتصادية الاجنبية ، والانشطة العسكرية فانها تحتوى خضم من المزاعم التي لا أساس لها ، بحيث لا يوجد أمام وفد بلادي بديل عن معاملتها باحتقار .

فبعد كل الذي قيل عن بيليز هذا العام ، على سبيل المثال ، وبعد التأييد الذي تلقته حكومة بيليز في اللجنة الرابعة ، فمن المسلمي أن نقرأ في نتائج اللجنة الفرعية الاولى بشأن الانشطة العسكرية ان الحماية في بيليز هي جزء من الجهاز "لفرض سياسات . . المملكة المتحدة في كل منطقة أمريكا اللاتينية" . ومن المسلم به أن رئيس وزراء بيليز لا يمكن أن يتفق مع هذه الملاحظات كما أوضح خلال بيانه أمام اللجنة الرابعة . هذا اللون من الهراء - ويمكن أن أذكر أمثله أخرى -

يعني اننا لا نستطيع أن نأخذ هذه الاجزاء من التقرير على انها جدية ولا ينبغي هذا لأحد أيضا . هذا هو السبب الاساسي الذي لم يمكننا - للأسف - من التوصل الى اتفاق عام في الرأي هذا العام .

وواضح ان وفد بلادي ينظر الى جزء كبير من اللغة المستخدمة ، في القرار الذي تمت الموافقة عليه ، على أنها عنيفة وغير واقعية وغير مقبولة . ومع ذلك فاننا سوف نستمر في المناقشات المتصلة بالموضوع في اللجنة الخاصة ، ونتطلع الى دورة أخرى من التعاون المشترك في ١٩٧٦ كما أوضح المندوب الدائم لوفدنا في خلال المناقشة العامة في اللجنة الرابعة ، ونحن كذلك على استعداد لدعوة بعثات زائرة أخرى من اللجنة الرابعة لاجل الاقليم التابعة الباقية وسنتشاور مع رئيس اللجنة الخاصة في العام القادم لتحديد النموذج بالضبط .

السيد بينوزي (ايطاليا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد ايطاليا قد صوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.779/Rev.1) ، وايطاليا تؤيد تماما المبادئ الاساسية ، المكرسة في هذا القرار ، وتنوي تسهيل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . وعلى الرغم من ذلك ، فإنه لا يمكننا الا ان نعرب عن تحفظنا حول مجموعة من الملاحظات والاشارات الواردة في ذلك القرار التي نرى انها لا تتصل بالموضوع . وفي الواقع كنا نفضل ان نستخدم صيغة مختلفة للفقرات العاملة ٢ ، ٦ ، ٨ ، وغيرها . ولو أجرى تصويت منفصل على هذه الفقرات لما أعطيناها تأييدنا . وعلاوة على ذلك فاننا نحتفظ بالاعراب عن رأينا في اجزاء محددة من تقرير اللجنة الخاصة الذي لا يمكن أن نقبله .

السيد فون اوتمن (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد

بلادى يأسف لأنه لم يتمكن من التصويت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1. واننا نقدر محاولة مقدمي مشروع القرار الأصلي لتعديل صيغته بالمقارنة مع القرار المتشابه في السنة الماضية ، وذلك حتى تكون مقبولة من جميع الوفود .

وللأسف الشديد ، فان الصيغ التي اعترضنا عليها في الماضي قد ظهرت مرة أخرى في المشروع المنقح ، فعلى سبيل المثال في الفقرة العاملة ٢ ، نرى أن هناك معادلة غير صحيحة بين الاستعمار ، وبين سياسة الفصل العنصرى ، وفي الفقرة العاملة ٦ أشير الى تأييد استخدام الاسلحة وفي عملية تصفية الاستعمار ، وفي الفقرة العاملة ٧ نجد أن هناك ادانة غير كافية للنشاطات الاقتصادية الاجنبية في الاقاليم غير المستقلة . انه لا يمكننا أن نقبل مثل هذه النصوص والاحكام .

أما فيما يتعلق بالفقرة العاملة ٩ فان وفد بلادى يرى أن الدعوة الى السحب الفوري للقواعد العسكرية غير المشروط من الاراضي المستعمرة ليس لها أى موضع في نطاق مسألة تصفية الاستعمار . ان السبب الاساسي الذى أدى الى امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة

A/L.779/Rev.1 هو الفقرة العاملة ٤ . ان تقرير لجنة الاربعة والعشرين الذى ووفق عليه بهـذا النص به بعض تشويه للحقائق التي لا يمكن أن يقبلها وفد بلادى . وفي تعليلي للتصويت أمام اللجنة الرابعة حول البند ١٠ من جدول الأعمال سبق أن أعربت عن تحفظاتنا فيما يتعلق بالفصل ٥ من التقرير ، الذى يتناول المصالح الاقتصادية الاجنبية في الاقاليم غير المستقلة ، ان مثل هـذه التحفظات القوية تنطبق أيضا على الفصل ٦ من التقرير الذى يصف النشاطات العسكرية في البلاد

والاقاليم المستعمرة ، ان التوصية الصادرة في الصفحة ٧ من هذا الفصل وهي ادانة

"الدول الامبريالية ، وخاصة دول حلف شمال الاطلسي وذلك لتعاوني العسكري المستمر وتحالفها مع النظم العنصرية الاستعمارية في جنوب افريقيا . . ." (A/10023(Part IV)P.7)

جاءت من دعاية الحرب الباردة . وانا كنا نأخذ في الحسبان بصورة جادة مفهوم سياسة الوفاق ، كما تدعي بعض الوفود ، ينبغي أن نتخلى عن مثل هذه الاحكام في المستقبل .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.780 حول نشر المعلومات بشأن تصفية الاستعمار ، فان وفد بلادى قد صوت لصالح هذا المشروع ، وذلك رغم اعتراضنا على بعض ما جاء في

الفقرة العاملة ١ من المشروع التي تذكر الفصل الثالث من تقرير لجنة الاربعة والعشرين . ان هذا الفصل يحتوى على بعض التعبيرات التي لا يمكن لحكومتى أن تقبلها ، وانني أشير ، بصفة خاصة ، الى الفقرة ١١ (ب) من هذا الفصل ، حيث جاء فيها أن مكتب الاعلام عليه أن يقوم بحملة دعائية واسعة .

” . . . وذلك لتوعية الرأي العام العالمي فيما يتعلق بنهب الموارد الطبيعية ، واستغلال السكان الاصليين عن طريق الاحتكارات الاجنبية ، وتأيد هذه الاحتكارات للنظم العنصرية الاستعمارية . . . ” (A/10023 (Part II).P.14) .

ان حكومة بلادي لا تعتقد أن صنيعا من هذا النوع ، كما سبق أن قلت والتي لها تشابه كبير مع صياغة الدعاية للحرب الباردة ، سوف تؤدي الى نشر المعلومات حول مسألة تصفية الاستعمار . ومن وجهة نظر حكومة بلادي ، فانها ترى ان لجنة الاربعة والعشرين ينبغي أن تمتنع عن استخدام أية تعبيرات ، أو أية صيغ تؤدي الى تسمم الجو دون أن تعمل على مساعدة الشعوب المستعمرة التي يهدد مستقبلها .

السيد ستراسر (النمسا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد النمسا قد صوت لصالح مشروع القرار الخاص بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان وللشعوب المستعمرة ، الوارد في الوثيقة لم تمتنع أبدا عن تأييد حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال ، وفي اجتماعات الجمعية العامة هذا العام لم يكن هناك استثناء لذلك التأييد . ويسعدنا أن نرى أن عطية تصفية الاستعمار تسير على نحو جدي ، وقد أدت الى دخول ست دول أعضاء في الأمم المتحدة خلال الدورة الحالية .

وفيما يتعلق بالنص المطروح أمامنا ، والذي تمت الموافقة عليه منذ لحظات ، فان وفد بلادي يود أن يعلن أننا كنا على استعداد لكي نشترك في الاتفاق العام في الرأي بشأن المشروع الأول الوارد في الوثيقة A/L.779 . ونحن نأسف لأن الاتفاق العام في الرأي لم يكن ممكنا ، وأن النص المنقح احتوى على بعض النقاط التي يتعين على وفد بلادي أن يتحفظ بشأنها . هذه التحفظات تتعلق بوجه خاص بالفقرتين السابعة والعاشر من الديباجة ، والفقرات العاملة ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ٩ . وحيث أن وفد النمسا قد أشار بالفعل الى هذا داخل اطار اللجنة الرابعة ، واللجان الأخرى ،

فان النمسا لا يمكن أن تؤيد استخدام القوة ، حتى لصالح القضايا العادلة ، ولا تعتقد أن هذه المنظمة يجب أن تسير في هذا السبيل ، ولهذا فاننا نفسر الفقرة العاملة ٦ على أنها تعني تطبيق كافة الوسائل السلمية تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة .

وفي الختام ، فاني أود أن أضيف أن تصويتنا لتأييد هذا المشروع كان يستهدف الاعراب عن موقفنا بشأن الامور التي تتعلق بالاهداف السامية للمنظمة الدولية ، الواردة في اعلان منـح الاستقلال للبلدان وللشعوب المستعمرة .

السيد دي لا تيلا دى (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد فرنسا قد اضطر الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1 نظرا لأنه تضمن اشارات الى قرارات لم نقبلها ولا تتلاءم مع تفسيرنا للميثاق ، وخاصة المادة ٢ والفقرة ٧ بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ان هذه التحفظات تشمل أيضا الفقرة العاملة ٤ حيث توافق على تقرير اللجنة الخاصة ، وعلى وجه الخصوص الفصلين ٥ ، ٦ والفقرتين ٩ و ١١ أيضا .

وبالا امتناع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1 فان وفد فرنسا لم يتمكن من أن يتخذ موقفا مختلفا فيما يتعلق بالمشروع الوارد في الوثيقة A/L.780 الذي وافق أيضا على تقرير اللجنة الخاصة .

ان تحفظاتنا التي أعربنا عنها لا تمنعنا من أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا لمبدأ تقرير المصير الذي ما يزال أساسيا بالنسبة لنا . ولقد اثبتنا ذلك في الماضي ، وسوف نستمر في هذا الموقف .

السيد بيسيفا (ايران) (الكلمة بالانجليزية) : تمشيا مع سياستنا الدائمة بشأن تصفية الاستعمار، فان وفد ايران قد صوت في صالح مشروع القرار الخاص بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1 ، الذي تمت الموافقة عليه في الجمعية العامة منذ لحظات. ومع ذلك ، ومن أجل المحاضر الرسمية ، فان وفد بلادى ، يود ان يضيف أن لديه بعض التحفظات على بعض أحكام المشروع الحالي ، التي لا تتعلق - في رأينا - بمسألة انتهاء الاستعمار.

السيد ريتاليز (اليونان) (الكلمة بالانجليزية) : وفقا لسياستنا المتصلة ، والخاصة بتأييد كافة أنشطة الامم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار ، فان وفد اليونان قد صوت في صالح مشروع القرارين في الوثيقتين A/L.779/Rev.1 و A/L.780 . ان اليونان أيدت على نحو دائم رغبة البلدان والشعوب المستعمرة في تحقيق المصير والاستقلال . ولذلك ، فاننا قد لاحظنا ، بشعور من الغبطة ، موافقة الجمعية العامة على هذين المشروعين .

ومع ذلك ، فان وفد بلادى يشعر بأن من واجبه ان يعرب عن تحفظاته بشأن الفقرة الخاملة ٤ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.779/Rev.1 ، والتي توافق الجمعية العامة فيها على تقرير اللجنة الخاصة لل ٢٤ . ونود أن نعرب عن تحفظاتنا بشأن بعض الفقرات في هذا التقرير ، التي لا تتفق مع روح تصفية الاستعمار التي نؤمن جميعا بأهدافها ونخلص لها .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل تنزانيا لممارسة حقه في

الرد .

السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : انني أتحدث بوصفي رئيسا للجنة الخاصة ، أكثر مني مثالا لجمهورية تنزانيا المتحدة . واذا كانت هناك بعض التحفظات من جانب اعضاء لجنة ال ٢٤ ، فانه يمكنهم ان يعتبروا ما أقوله بمثابة ملاحظات صادرة عن ممثل تنزانيا .

في اجتماع الجمعية العامة في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، وبعد البيانات التي

استمعنا اليها، والتي تعودنا على الاستماع اليها من السيد السفير موينها، فقد كان لدى ما أقوله، ومازلت أتمسك به، فقد قلت:

"ان استخدام الصفات القوية، لوصف موقف الآخرين لا يدعم حجج من يقومون بذلك، فالشتائم هي أسهل الطرق، ولكنها لا تؤدي الى نتائج مجدية، ولذلك لمن أعلق على هجماته ضد اللجنة الخاصة" (الجلسة ٢٤٣١، ص ١١٣-١١٥).

لقد قلت ذلك في ٨ كانون الاول / ديسمبر. وان تعليقاتي وملاحظاتني لا تزال سارية اليوم. ولكنني اعتقد انه من الضروري ان اتقدم بملاحظات اضافية.

لقد انصت باهتمام شديد، وباحترام شديد ايضا الى البيان الذي ألقاه السيد ممثل الولايات المتحدة الدائم - والواقع انني سمعته، وهو يريجو الاعضاء ان يستمعوا اليه، ولا اعارض في ذلك، لأن وفد بلادي يحترم حق كافة الوفود في الكلام هنا.

ولكنني اندهشت، كما اندهشت في الماضي، لأنه يذكرني ببيانه هذا بمثل في بلدنا يقول، انه اذا كانت حجتك ضعيفة فيجب عليك أن تصرخ عاليا. وقد وجد من الملائم بعد أن ألقى بهذا البيان أن يخرج من قاعة الجمعية العامة. والواقع انني ماكنت لأتکلم لو أن هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك، ولكنه قد تعود على ان يخرج من قاعة الجمعية العامة بعد أن يتحدث أمامها.

لقد تعودنا على مايمكن ان نسميه، بتكتيك، الضرب والجري، الذي اتبعه ممثل الولايات المتحدة.

اننا نفهم ان ملاحظات السفير موينها لا توجه في اغلب الاحيان الى الجمعية العامة، بل الى جهات أخرى. واذا حكمنا على الطريقة التي يتحدث بها أمام الجمعية العامة، فانني اعتقد انه ماكان يتحدث للام المتحدة، بل كان يتحدث في الام المتحدة للصحافة ولكن لصالح اعضاء هذه الجمعية، فانه من الاهمية بمكان أن نصح سجلاتها.

ان السفير موينها، رجل جديد في الأمم المتحدة، ونحن نحترمه لذلك، ويمكن أن نسامحه اذا قام بتكذيب المجهودات التي يبذلها الآخرون لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، عن

طريق التفاوض . واني في هذا الصدد ، اود ان اعلن عن احترامي للسيد مندوب المملكة المتحدة والذي لا يمكن ان نقارنه بممثل الولايات المتحدة .

وأود ان اقول ايضا ان الجمعية العامة ، وخاصة لجنة ال ٢٤ التي تنبع منها هذه القرارات ، لها طرق للعمل ، تعمل على اساسها - ولصالح السيد مندوب الولايات المتحدة ، أود أن أقول له ، ان هناك مشاورات كبيرة قد تمت ، وجرت مع وفده ، وأعلم تماما ان المشاورات قد تمت مع وفده ، ولكنها لم تتم من جانبي ولا من جانب اصحاب المشروع ، بل كما يعلم مندوب المملكة المتحدة ، وكذلك المندوبون الآخرون ، فان هذه المشاورات جرت بالطريقة المعتادة .

ولقد طلبت كرئيس للجنة ال ٢٤ ، الى نائب رئيس ومقرر هذه اللجنة ، ان يقوموا بالمشاورات الضرورية مع مختلف المجموعات الاقليمية . وقد قمت بالمشاورات كرئيس للجنة وكأفريقي ، مع مجموعتي الاقليمية . وقد أكد لي مندوب دولة غربية ، ان هذه المشاورات قد جرت بالفعل . ولذلك فاذا كان السيد ممثل الولايات المتحدة يقول انه لم يستشر ، أو ان مقدمي المشروع لم يجدوا من الضروري القيام بمشاورات مباشرة معه ، فاني أود أن أؤكد له ، ان ذلك يرجع الى أن أساليبي في المشاورات مختلفة .

آمل بل وأثق في أن بيانه لم يكن عن نية متعمدة للخداع ، بل كان ناجم عن الجهل بأساليب العمل .

النقطة الثانية ، التي أود ذكرها ، هي أن مقدمي المشروع لم يكن في نيتهم أن يواجهوا تهديدا أو ابتزازا لأي شخص ، ومن المضحك مثلا القول بأن دولة مثل تنزانيا تهدد أو تبتز الولايات المتحدة . ولكننا قلنا ، اذا كنتم تحاولون ايجاد اتفاق عام في الرأى بشأن مشروع هذا القرار ، فانه ينبغي عليكم أن تقدموا عددا من التنازلات ، لا دخال بعض التعديلات ، للتوفيق ، بين مختلف آراء المجموعات الإقليمية ، والاتجاهات الأيديولوجية . ولقد فعلنا ذلك ، وأود أن أؤكد للسيد ممثل الولايات المتحدة انه بالنسبة الى شخصيا كرئيس للجنة ، فان هذه العملية كانت عملية شاقة للغاية ، ولا يعزى ذلك للسباب المعروف ، ولكن لبعض الانتقادات التي وجهت الى من زملائي ، لانني مسؤول عن تقديم مشروع نابع من القرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في ١٩٧٤ .

ولذلك ، فانه أثناء عمل المفاوضين ، وأولئك الذين كانوا يقومون بالمفاوضات اللازمة ، فان هيئة مكتب لجنة الاربعة والعشرين أبلغت مختلف الوفود ، بأنه اذا لم يتم قبول هذا المشروع ، فاننا سنعود الى مشروع القرار الاصلي . وعليه فاننا لم نكن نهدد ، أو نبتز . كما أنه لا يمكن أن نأتي في ١٩٧٥ لنحذف بعض النقاط التي تمت الموافقة عليها في ١٩٧٤ . لقد حاولنا أن نقدم تنازلات ، مع أخذ آراء بعض الوفود في الاعتبار . كما نود في هذا الصدد ، أن نتقدم بالشكر الى جميع الوفود الغربية التي أعربت عن تقديرها لمسألة الوصول الى اتفاق عام في الرأى حول هذا المشروع .

وأود أيضا أن أشير الى انني أكن احتراما شديدا للسفير موينهان ، وذلك لاستعداداته الفكرى ، ولمؤهلاته ، ولتمكنه من التعبير عن رأيه ، بالصورة التي يريدها ، وهذا راجع لبراعته اللغوية .

وأود أيضا ، ان أضيف انني تأثرت لبعض الشروح التي قدمها فيما يتعلق بمحتوى تقرير اللجنة ، وبصفة خاصة ، اذا أخذنا في الاعتبار عدم المنطق الذي اتسم به حديث السيد سفير

الولايات المتحدة ، وذلك للأسباب التي ذكرتها ، ولطبيعة مشروع القرار الذي رفض من جانب وفد الولايات المتحدة . وبطبيعة الحال ، فإن مشروع هذا القرار لا يختلف مطلقاً عن مشروع القرار الذي أقرته الجمعية العامة في العام الماضي ، ولكن السادة الأعضاء الذين امتنعوا عن التصويت لهم رأيهم وأن السيد موينهان له رأيه كذلك .

انني لا أود أن أقوم بالتعليق على البيانات الأخرى ، التي قدمها السيد موينهان ، ولكن لدى ملاحظتين أخريين . فلقد قال أولاً ، ان لجنة تصفية الاستعمار ، قد أصبحت لجنة لاعادة الاستعمار . واكون ممتناً له لو انه أوضح لنا من هم أولئك الذين أرادت لجنة الاربعة والعشرين ان تعيد استعمارهم . انني لا أعرف ما اذا كان السيد ممثل الولايات المتحدة يقصد بقوله هذا ، انه عندما تصبح لجنة تصفية الاستعمار لجنة لاعادة الاستعمار ، فإن وفد الولايات المتحدة ، الذي يمثله السيد موينهان ، سوف يبدى اهتماماً أكثر بلجنة الاربعة والعشرين ؟

وعلى أية حال فإن لجنة تصفية الاستعمار . وقد حاولنا قدر جهدنا ، أن نؤيد كفاح الدول الواقعة تحت الاستعمار ، وسوف نؤيد دائماً كفاح هذه الدول . كما اننا ندين بالعرفان للسادة الذين أيدوا عمل هذه اللجنة داخل الجمعية العامة رغم الطريقة المريبة التي أعرب عنها السيد سفير الولايات المتحدة في بيانه .

ان السيد سفير الولايات المتحدة حاول مرة أخرى ، أن يثير مسألة أنغولا ، وأن الملاحظة الوحيدة التي تقدم بها حول هذه المسألة هي أن لجنة الاربعة والعشرين لا تتناول مسألة أنغولا ، ولكن عليها أن تتناول مسألة الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، بما في ذلك اقليم قد تناولته بالبحث من قبل . لقد كانت هنالك مرحلة تناولت فيها لجنة الاربعة والعشرين مسألة أنغولا ، وسوف توضح السجلات ، ان هذه اللجنة لديها بعض المعلومات الواردة في المحاضر بشأن عدم احترام وتعنت الولايات المتحدة بالنسبة لنضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، وبشأن التواطؤ من أجل تأييد الاستعمار البرتغالي ، وأود أن أؤكد ، ان لجنة الاربعة والعشرين حتى الآن ، لم تتخل عن مسؤوليتها في توجيه النداءات الى الولايات المتحدة والى أولئك الذين يؤيدون الفاشية البرتغالية ، على حساب شعب البرتغال وعلى حساب الشعوب التي تكافح للتخلص

من السيطرة الاستعمارية ، ولكن للأسف الشديد ، فان هذه النداءات لم تلق استجابة أو رد .
ولذلك فانه من المثير ان السفير موينهان قد أصبح الآن داعية الى الحرية الافريقية والمتحدث
باسم تصفية الاستعمار في افريقيا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطي الكلمة للسيدة ممثلة الولايات المتحدة لممارسة
حقها في الرد .

السيدة بايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانجليزية) : ان الحقائق
التي أشار اليها السيد ممثل الولايات المتحدة لا تزال قائمة ، عندما أشار باهتمام الى اقسام
التقرير التي تعد مجافية للحقيقة . وان وفد الولايات المتحدة يدرك تماما ما يجب أن يكون عليه
اسم الولايات المتحدة من دقة وصحة . ان هذه الجمعية يمكن أن تفقد هيبتها في أعين العالم ،
اذا لم تبد اهتماما أكبر بالحقائق .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أخطر الجمعية العامة بمسألة أخرى تتعلق
بالبند ٢٣ من جدول الاعمال . ان الوثيقة (A/10457) تحتوى على رسالة من الدانمرك الى
رئيس الجمعية العامة ، بشأن القرار الذى اتخذته الحكومة الدانمركية بانسحابها من اللجنة
الخاصة اعتبارا من ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، وهي اللجنة الخاصة بشأن تنفيذ اعلان
منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة . وأود أن أشير الى ان النرويج مرشحة لعضوية هذه
اللجنة اعتبارا من أول كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ لملء المكان الشاغر ، نتيجة لانسحاب الدانمرك .
فهل اعتبر أن الجمعية العامة تؤكد هذا التعيين ؟ اذا لم أسمع أى اعتراض ، فسيتقرر ذلك .
اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بهذا نكون قد انتهينا من بحث البند ٢٣ من جدول
الاعمال .

نظر البند ١٣ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الوصاية : رسالة من رئيس اللجنة الرابعة (A/10425)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وفيما يختص بالبند ١٣ من جدول الأعمال ، وهو المتعلق بتقرير مجلس الوصاية ، فان الجمعية العامة تلقت رسالة من رئيس اللجنة الرابعة ، يقترح فيها أن تنهي الجمعية العامة البند ١٣ من جدول الأعمال ، وذلك متضمن في الوثيقة A/10425 فهل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على هذا الاقتراح ، وأن تأخذ علما بتقرير مجلس الوصاية وكذلك الفصل المتعلق بتقرير هذه اللجنة ؟
اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد انتهينا اذن من بحث البند ١٣ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة عند الساعة ٢٠ / ١٠